تداعيات ارتفاع أسعار الغذاء العالمية على اقتصادات الدول العربية

اعداد

د. أحمد بدوي

2013

تداعيات ارتفاع أسعار الغذاء العالمية
على اقتصادات الدول العربية

إعداد
د. أحمد بدوي

2013

المحتويات

الصفحة

مقدمة 1

أولاً: التطورات الحديثة لأسعار الغذاء العالمية 3

ثانياً: مدى انكشاف الاقتصادات العربية على أسواق الغذاء العالمية 8

ثالثاً: التداعيات الاقتصادية الكلية لارتفاع أسعار الغذاء العالمية 15

رابعاً: التحديات 26

تلخيص وخاتمة 32

المراجع 37

الملاحق 39

مقدمة

برزت مخاوف عديدة على الساحة الدولية تتعلق بقضايا الاستقرار الاقتصادي والفقر والأمن الغذائي في أعقاب ارتفاع أسعار السلع الزراعية والغذائية في الأسواق العالمية في عام 2008 وأزمة الغذاء الحادة التي ترتبت عن ذلك. وتزايدت هذه المخاوف جراء استمرار أسعار الغذاء العالمية في تصاعدٍ بات سمة غالبة في هذه الأسواق، والتوقع باستمرار ارتفاع أسعار الغذاء لفترات طويلة خلال السنوات القادمة. وأثارت ارتفاعات أسعار الغذاء الراهنة والمنظورة تحديات اضافية لتلك التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية، مما أبرز ضرورة ملحة لبذل الجهود المناسبة لدرء آثارها السالبة.

وتؤثر الارتفاعات في أسعار الغذاء العالمية بشكل مباشر وسريع على أوضاع الاقتصادات المحلية، حيث تؤدي إلى زيادة فاتورة الواردات الغذائية وبالتالي تشكل ضغوطاً على وضع الحساب الجاري وميزان المدفوعات. وتؤدي كذلك إلى رفع كلفة دعم الغذاء مما يخلق ضغوطاً على الموازنة العامة. كما أن دعم الغذاء له تأثير على الوضع الخارجي، حيث يساهم - بشكليه المالي من خلال الدعم النقدي المباشر و"شبه المالي" من خلال دعم تكلفة التخزين والنقل - في زيادة حجم الطلب المحلي وارتفاع معدلات التهريب عبر الحدود بسبب الفروق السعرية مما يؤدي إلى زيادة الطلب على واردات الغذاء، وهو ما ينعكس بالتالي على وضع ميزان الغذاء والحساب الجاري. هذا إضافةً إلى تداعيات ارتفاعات أسعار الغذاء العالمية على معدلات التضخم والقدرة الشرائية ومستويات الاستهلاك، وما يترتب عن ذلك من تأثيرات على معدلات الفقر.

وتواجه الدول العربية بشكل خاص تحديات كبيرة في الأجلين القصير والطويل جراء ارتفاع أسعار الغذاء، وذلك بسبب عرضة وانكشاف اقتصاداتها على أسواق الغذاء العالمية. فالدول العربية تستورد كمجموعة حوالي 25 في المائة من إجمالي الحبوب المعروضة في الأسواق العالمية، بما يجعلها أكبر مستورد للغذاء في العالم مقارنة بالمجموعات الإقليمية الأخرى،

كما أن حدة انكشافها على تقلبات أسواق الغذاء العالمية سترتفع خلال السنوات القادمة مع التوقع بارتفاع نسبة وارداتها من الحبوب إلى حوالي 40 في المائة من إجمالي واردات الحبوب في الأسواق العالمية. ويعود ذلك إلى الحاجات الغذائية المتزايدة بسبب تزايد السكان ومستويات الدخل، والتوسع الحضري، بالإضافة إلى ضعف الانتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي.

وفي ظل ظروف خارجية غير مواتية تتسم بتقلبات في أسواق الغذاء العالمية، تواجه الدول العربية التي لها حيز مالي محدود تحديات كبيرة لتمويل العجز في ميزان المدفوعات والموازنة الحكومية وكبح جماح التضخم، مما يعيق جهود الاصلاح الاقتصادي والمالي ويهدد المقومات الأساسية للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وتظل الدول العربية التي لها أوضاع مالية جيدة كالدول العربية المصدرة والمنتجة الرئيسة للنفط هي الأخرى كذلك عرضة لتقلبات أسواق الغذاء العالمية، حيث تواجه مخاطر تتمثل في عدم قدرتها على إيفاء متطلبات الغذاء المحلية في ظل أي تراجع لإمدادات الغذاء في الأسواق العالمية. وتواجه الدول العربية التي تشهد تحولات سياسية في الوقت الراهن أعباء إضافية لاحتواء تداعيات ارتفاع أسعار الغذاء، في ضوء المطالب الشعبية والفئوية المتزايدة، والصعوبات التي تواجه جهود الاصلاح الاقتصادي خصوصاً تلك الجهود المتعلقة بتصحيح الاختلالات المالية من خلال تقليص الدعم الحكومي ورفع كفاءة الانفاق العام، وهي جهود تحتاج إلى قدر كبير من الاستقرار السياسي حتى تحقق الأهداف المرجوة منها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

وعلى الرغم من الصعوبات التي تكتنف وضع تقييم شامل ودقيق لآثار ارتفاع أسعار الغذاء العالمية على الاقتصادات العربية سواءً على المدى القصير أو الطويل، على ضوء تشعب هذه الآثار وأن بعضاً منها يأخذ وقتاً حتى يظهر بشكل كامل، إلا أنه من الممكن استعراض بعض التداعيات الهامة على الوضع الخارجي ووضع مالية الحكومة والتضخم، أخذاً في

الاعتبار مدى عرضة وانكشاف الدول العربية على أسواق الغذاء العالمية، ومواقفها المالية التي تواجه بها تقلبات هذه الأسواق.

وتستعرض الورقة في هذا السياق تداعيات ارتفاع أسعار الغذاء العالمية على اقتصادات الدول العربية، من خلال استعراض التداعيات على ميزان الغذاء والحساب الجاري والموازنة العامة، بالإضافة إلى التداعيات على معدلات التضخم، وذلك بالمقارنة بين الفترة 2000-2007، وهي الفترة التي شهدت استقراراً نسبياً أو زيادات طفيفة في أسعار السلع الغذائية، والفترة 2008-2012، وهي الفترة التي سجلت فيها أسعار الغذاء العالمية ارتفاعات غير مسبوقة. وتستعرض الورقة في الجزء الأول التطورات الحديثة لأسعار الغذاء في الأسواق العالمية، وتقدم في الجزء الثاني خلفية عن مدى انكشاف الاقتصادات العربية على أسواق الغذاء العالمية وطبيعة الأوضاع المالية المتوفرة لمواجهة أزمات الغذاء، وتعرض في الجزء الثالث أهم التداعيات المترتبة عن ارتفاع أسعار الغذاء على الوضع الخارجي ووضع الموازنة العامة والتضخم، أما في الجزء الرابع فتطرح الورقة بعض التحديات التي تواجه دول المنطقة العربية في مساعيها لدرء الآثار السالبة لارتفاع أسعار الغذاء العالمية. ويضم الجزء الأخير تلخيص وخاتمة للورقة.

أولاً: التطورات الحديثة لأسعار الغذاء العالمية

ارتفعت أسعار الغذاء في الأسواق العالمية بشكل كبير في عام 2008 مما أدى إلى نشوء أزمة غذاء حادة في ذلك العام، وذلك بعد أن شهدت هذه الأسواق استقراراً نسبياً أو ارتفاعات ضئيلة في الأسعار لمدى طويل امتد لأكثر من عقدين من الزمان[1]. وتراجعت أسعار الغذاء

(1) يُعرَّف "الغذاء" في سياق هذه الورقة حسب معيار منظمة الأمم المتحدة لتصنيف التجارة الدولية (SITC) حيث يتضمن الأقسام 0 و1 و4 و22 من ذلك التصنيف، وهي على التوالي المواد الغذائية (حبوب، ألبان، سكر، خضروات وفواكه، الخ..) واللحوم حية وذبيح، والمشروبات والتبغ، والزيوت الحيوانية والنباتية، والبذور الزيتية والمكسرات.

العالمية في عام 2009 إلا أنها سجلت مستويات أعلى من مستويات ما قبل أزمة غذاء عام 2008، كما استمرت العوامل المسببة لتقلبات أسعار الغذاء مما أدى إلى ظهور أزمات غذاء أخرى في عامي 2010 و2011. وتعكس المؤشرات العالمية هذه التطورات، حيث تجاوز مؤشر أسعار الغذاء لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) 200 نقطة في عام 2008 وهو مستوى عال مقارنة بالفترة السابقة لذلك، كما سجل ارتفاعات حادة في عامي 2010 و2011، مع ملاحظة تسجيل المؤشر المذكور حوالي 230 نقطة في عام 2011، متجاوزاً المستوى القياسي الذي سجله في عام 2008. ورغم تراجع الأسعار بشكل طفيف في عام 2012، إلا أنها بقيت على مستوى مرتفع بلغ حوالي 212 نقطة قياساً بالمؤشر المذكور، الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1): اتجاه الأسعار العالمية للغذاء
2012-1990

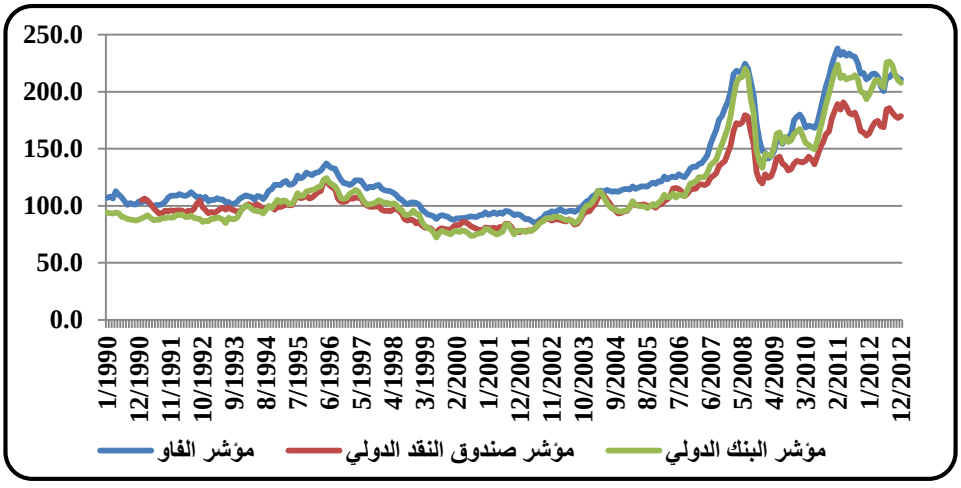

المصدر: قواعد بيانات الفاو والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وبالنسبة للمكونات الرئيسة للغذاء مثل الحبوب والسكر والزيوت والألبان واللحوم، فقد استمرت أسعار السلع في هذه المجموعات بشكل عام في التصاعد الحاد منذ عام 2008، مع

بلوغ مؤشرات هذه الأسعار لمستويات قياسية خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، مما أحدث تأثيرات مباشرة وقوية دفعت بالمؤشر العام لأسعار الغذاء للمستويات المرتفعة التي سجلها. وقد أخذت أسعار الحبوب والسكر في الارتفاع بوتيرة متسارعة منذ عام 2008، لتسجل مؤشراتها السعرية 241 و306 نقطة في عام 2012 مقابل 167 و143 نقطة في عام 2007 على التوالي. وتكتسب التطورات في أسعار الحبوب والسكر على وجه الخصوص أهمية كبرى بسبب أن هاتين السلعتين تمثلان مصدراً لحوالي 68 في المائة من السعرات الحرارية التي يستهلكها الفرد في اليوم الواحد كمتوسط عالمي وحوالي 61 في المائة كمتوسط للدول العربية، مما يعني أن تقلبات واردات الحبوب والسكر تؤثر بشكل مباشر على مستويات التغذية وبالتالي على مؤشرات الفقر[2]، الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2): تطورات أسعار المكونات الرئيسية للغذاء
2012-1990

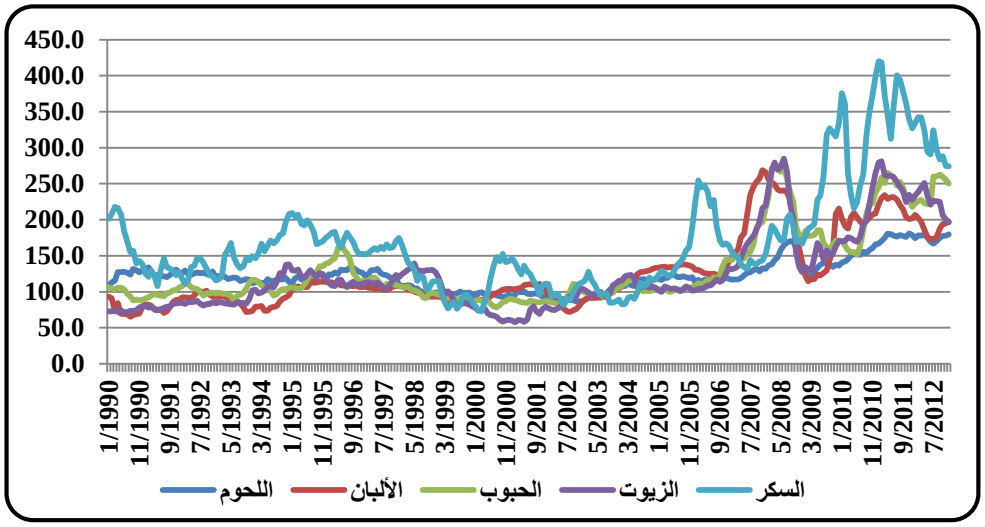

المصدر: قاعدة بيانات الفاو.

(2) الفاو، 2011، أ.

ويعزى ارتفاع أسعار السلع الغذائية المشار إليه أعلاه إلى عوامل مناخية غير مواتية استمرت تداعياتها لمواسم زراعية عديدة خلال العقد الماضي، مما ترتب عليه تراجع في الإنتاج الزراعي وصادرات الغذاء إلى الأسواق العالمية من دول مثل روسيا وكازاخستان والولايات المتحدة وأوكرانيا. وفي حقيقة الأمر، أخذت التأثيرات المناخية في الفترات الأخيرة تأخذ طابعاً مستداماً على الإنتاج الزراعي وأسواق الغذاء العالمية بدلاً من أن تكون هذه التأثيرات طارئة ووقتية، وذلك في ضوء موجات الجفاف المستمرة والتحولات المناخية التي يشهدها العالم بسبب الاحتباس الحراري وارتفاع معدلات التلوث البيئي. كما أن استمرار تنامي الطلب العالمي على الغذاء بوتيرة منتظمة في حدود 2.5 في المائة سنوياً – خصوصاً من قِبَل الصين والهند واللتين تساهما لوحدهما بحوالي 70-80 في المائة من هذا النمو - خلق ضغوطاً على الأسواق العالمية للسلع الغذائية في وقت تواجه فيه هذه الأسواق ضغوطات إضافية في جانب العرض بسبب تقلص المعروض من السلع الزراعية. ومن جانب آخر، شهدت أسواق الغذاء العالمية تحولات هيكلية هامة خلال العقد الماضي بسبب ظهور الوقود الحيوي (biofuel) والذي يعتمد بشكل رئيس على محاصيل زراعية، مما نتج عنه تحول جزء من هذه المحاصيل لتلبية حاجات غير غذائية وتقلص إمداداتها في أسواق الغذاء العالمية، خصوصا بعد تسارع وتيرة الطلب على مدخلات الوقود الحيوي من المحاصيل الزراعية إثر توقيع عدد من الدول على الاتفاقيات الداعمة لهذا المصدر من الطاقة [3].

وبالنسبة للتطورات المستقبلية لأسعار الغذاء العالمية، تشير التوقعات إلى أن أسعار أغلب السلع الزراعية ستستمر في الارتفاع على المديين القصير والمتوسط، ويتوقع أن تظل أعلى من نظيراتها في العقد الماضي بنسبة تتراوح ما بين 20 - 30 في المائة. وسيظل تقلب الأسعار وعدم استقرارها عاملاً مؤرقاً في ضوء التوقع بتذبذب المعروض من السلع الزراعية في الأسواق العالمية ومحدودية مخزونها الاحتياطي في عدد من الدول[4].

---

[3] صندوق النقد الدولي، 2011، والفاو، 2011، ب.

[4] منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والفاو، نشرة التوقعات الزراعية 2012-2021.

فمن المتوقع أن يستمر مستوى الطلب العالمي على الغذاء في الارتفاع في ضوء النمو السكاني المتسارع، مع التوقع بتزايد وتيرة نمو هذا الطلب في حالة تعافي الاقتصاد العالمي. وفي جانب العرض، وعلى الرغم من الأسعار المرتفعة التي شهدتها الفترة الماضية، وهو ما يمكن أن يشكل حافز لزيادة الانتاج الزراعي، إلا أنه من المتوقع أن ينخفض معدل نمو الإنتاج الزراعي على مستوى العالم من معدل تجاوز 2 في المائة سنوياً على مدار العقود الماضية، إلى معدل في حدود 1.7 في المائة سنوياً خلال العقد القادم، وذلك بسبب العوامل المناخية غير المواتية ومحدودية الموارد وتقلصها المستمر، والضغوط البيئية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، حيث أن نسبة كبيرة من اجمالي مساحة الأراضي الزراعية يتم تجريفها بقوة، وتعاني العديد من الدول من ندرة حرجة في المياه اللازمة للزراعة، وهناك مغالاة في استغلال المخزون السمكي في العديد من الأماكن، هذا إضافةً إلى التغيرات المناخية المستمرة والأحوال الجوية القاسية.

وعلى صعيد متصل، من المتوقع أن يتضاعف الإنتاج العالمي من الإيثانول الحيوي والديزل الحيوي بحلول عام 2021، مع ارتفاع نسبة اعتماد الوقود الحيوي على المحاصيل الزراعية حيث يتوقع أن تتزايد الحصة المخصصة له من الإنتاج العالمي لقصب السكر لتصل إلى 34 في المائة، وزيت الخضروات 16 في المائة، والحبوب الخشنة 14 في المائة بحلول العام المذكور، مما يتضمن أن قسماً كبيراً من أية زيادة في انتاج السلع الزراعية سيتجه إلى إنتاج الوقود الحيوي.

وسيؤدي بقاء أسعار النفط عند مستويات مرتفعة في السنوات القادمة - وهو ما تشير اليه التقديرات المتعلقة بأسواق النفط - إلى استمرار ارتفاع أسعار السلع الزراعية، وذلك للترابط الوثيق بين الزراعة وسوق الطاقة العالمي، ليس فقط لأن ارتفاعات أسعار النفط تؤثر على تكلفة انتاج السلع الزراعية بل أيضا لأن هذه الارتفاعات تؤدي إلى زيادة الطلب على الوقود الحيوي والمواد الخام الزراعية المستخدمة في إنتاجه.

ثانياً: مدى انكشاف الاقتصادات العربية على أسواق الغذاء العالمية

تعتبر الدول العربية منكشفة بشكل كبير على أسواق الغذاء العالمية بسبب وضعيتها كمستورد صاف للغذاء، مما يجعل اقتصاداتها عرضة للصدمات المترتبة عن تقلبات هذه الأسواق. فالدول العربية تعتبر أكبر مستورد للحبوب في العالم مقارنة بالمجموعات الإقليمية الرئيسة الأخرى، حيث تمثل وارداتها من الحبوب حوالي ربع إجمالي واردات الحبوب في العالم، الشكل رقم (3). كما أن بعض التوقعات تشير إلى أن هذه النسبة سترتفع إلى حوالي 40 في المائة خلال العقد الحالي (2010-2019)[5]. ويتجاوز متوسط واردات الدول العربية من الحبوب 63 مليون طن سنوياً في حين لا يتعد متوسط صادراتها 4 مليون طن سنوياً، مما يضعها كمستورد صافي للحبوب بحوالي 60 مليون طن سنوياً، الشكل رقم (3).

الشكل رقم (3): واردات الدول العربية ومجموعات إقليمية أخرى من الحبوب الرئيسية
نسب مئوية من إجمالي واردات العالم
(2009-2006)

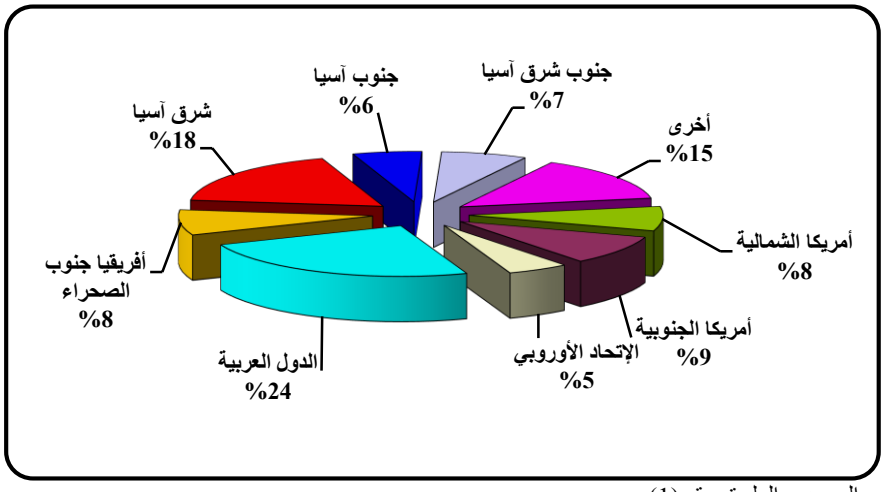

المصدر: الملحق رقم (1).

[5] البنك الدولي، 2010، Arab World Needs Urgent Action to Improve Food Security.

فالدول العربية تستورد أكثر من 50 في المائة من احتياجاتها من القمح لتلبية الطلب المحلي، وحوالي 44 في المائة من احتياجاتها من الأرز، وحوالي 67 في المائة من استهلاك الذرة، بينما تستورد تقريباً كل احتياجاتها من الشعير. وتمثل هذه السلع الأربع المكونات الرئيسة لواردات الحبوب للدول العربية، حيث تمثل مجتمعة حوالي 99 في المائة من واردات الحبوب وحوالي 98 في المائة من الاستهلاك الكلي للحبوب في الوطن العربي[6].

وكمحصلة لذلك، سجلت فاتورة واردات الغذاء في الدول العربية قيمة مرتفعة، حيث بلغ إجمالي واردات الدول العربية من السلع الغذائية حوالي 34 مليار دولار أمريكي سنوياً خلال الفترة 2000-2010، في حين لم تتعد قيمة صادراتها الغذائية 11 مليار دولار أمريكي في السنة خلال نفس الفترة، مما يتضمن واردات صافية للغذاء بقيمة تبلغ حوالي 23 مليار دولار أمريكي سنوياً في المتوسط خلال الفترة المذكورة. ويلاحظ أن صافي قيمة واردات الغذاء قد تزايد بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة ليسجل حوالي 51 مليار دولار أمريكي في عام 2010، مقابل مبلغ لم يتجاوز 6 مليار دولار أمريكي في عام 2000. وبلغت نسبة صافي واردات الغذاء إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2.7 في المائة في عام 2010، بينما لم تتعد 0.8 في المائة في عام 2000، الجدول رقم (1).

[6] موقع وزارة الزراعة الأمريكية على الإنترنت (http://www.usda.gov/wps/portal/usda/usdahome).

الجدول رقم (1): ميزان الغذاء في الدول العربية
(2010-2000)

(مليار دولار أمريكي)

	واردات الغذاء	صادرات الغذاء	صافي واردات الغذاء	نسبة الصافي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2000	16.2	10.5	5.6	0.8
2001	21.0	21.1	-0.085	0.0
2002	25.8	5.6	20.2	2.9
2003	21.6	4.9	16.8	2.1
2004	26.3	6.5	19.8	2.2
2005	30.1	6.8	23.3	2.1
2006	30.5	9.3	21.1	1.6
2007	34.7	11.4	23.3	1.5
2008	52.5	13.9	38.6	2.0
2009	48.3	14.9	33.4	2.0
2010	68.1	16.7	51.4	2.7
2010-2000	34.1	11.1	23.0	1.8

المصدر: الملاحق (2-8).

ورغم أن جميع الدول العربية مستوردة صافية للغذاء، إلا أن درجات انكشافها على أسواق الغذاء العالمية تتباين من دولة لأخرى، بتباين درجات اعتمادها على هذه الأسواق لتلبية حاجات الغذاء المحلية. ويعود ذلك لتفاوت امكانات الإنتاج المحلي ومخزونات الغذاء، والتي تعتمد بدورها على مدى وفرة الموارد الزراعية والمائية وفعالية ونجاعة السياسات الاقتصادية والتنموية بشكل عام. فمن ناحية، تستورد دول مثل السودان وسورية ومصر والمغرب أقل من 50 في المائة من احتياجاتها الغذائية من الحبوب، وبالتالي تقل درجة انكشافها نسبياً على أسواق الغذاء العالمية، بينما، من الناحية الأخرى، تستورد دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا ولبنان والأردن واليمن أكثر من 85 في المائة لتلبية احتياجاتها من الحبوب، مما يجعل هذه الدول أكثر عرضة - في هذا السياق - لصدمات أسواق الغذاء العالمية، الشكل رقم (4).

الشكل رقم (4): نسبة صافي واردات الحبوب إلى الاستهلاك الكلي من الحبوب (متوسط الفترة 2006-2009)

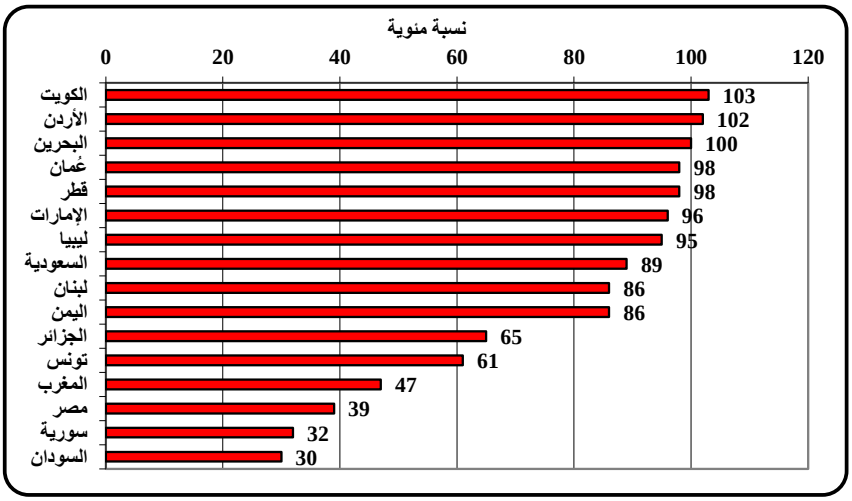

المصدر: الملحق (9).

كذلك تتباين الدول العربية من حيث أوضاعها المالية المتوفرة لديها لمواجهة صدمات أسواق الغذاء العالمية. فبينما تواجه الأردن ولبنان واليمن وتونس والمغرب ومصر وسورية والسودان أزمات الغذاء بحيز مالي محدود، في ضوء عجز موازناتها العامة وارتفاع مستويات الدين الحكومي وضعف الأوضاع الخارجية، تواجه دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا والجزائر، وهي دول عربية منتجة ومصدرة رئيسية للنفط، ارتفاعات أسعار الغذاء العالمية بأوضاع مالية أفضل، على ضوء الفوائض المالية المحققة وتدني مستويات الدين العام. واستناداً إلى هكذا تباين في درجات انكشاف الدول العربية وأوضاعها المالية، يمكن تصنيف هذه الدول إلى ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى تتضمن دول عربية عالية الانكشاف ولها حيز مالي محدود (الأردن، لبنان، اليمن، تونس)، والمجموعة الثانية تتضمن دول عربية متدنية الانكشاف ولها حيز مالي محدود أيضاً (المغرب، مصر، سورية، السودان)، أما المجموعة الثالثة فتتضمن دول عربية عالية الانكشاف لكن تتمتع بوضع مالي جيد (دول مجلس التعاون وليبيا والجزائر)، الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2): انكشاف الدول العربية على أسواق الغذاء العالمية ومؤشرات الأوضاع المالية*،#

المجموعة الأولى دول عالية الانكشاف، مع حيز مالي محدود، تواجه مخاطر كمية وسعرية (الأردن، لبنان، اليمن، تونس)	المجموعة الثانية دول أقل انكشافاً، مع حيز مالي محدود، تواجه مخاطر سعرية (المغرب، مصر، سورية، السودان)
- درجة الانكشاف (61-102) - عجز الموازنة إلى الناتج المحلي (-5.1%) - نسبة الدين العام الى الناتج المحلي (40%-150%) - عجز الحساب الجاري الى الناتج المحلي (-6.4%) - مدى تغطية الاحتياطيات للواردات السلعية (11 شهراً) - صافي الأصول الأجنبية 40 مليار دولار أمريكي	- درجة الانكشاف (30-47) - عجز الموازنة إلى الناتج المحلي (-3.8%) - نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي (35%-75%) - عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي (-0.33%) - مدى تغطية الاحتياطيات للواردات السلعية (8.8 شهراً) - صافي الأصول الأجنبية 53 مليار دولار أمريكي
المجموعة الثالثة **دول عالية الانكشاف، مع وضع مالي جيد، تواجه مخاطر كمية** **(دول مجلس التعاون الخليجي، ليبيا، الجزائر)**	**المجموعة الرابعة** **دول أقل انكشافاً، مع وضع مالي جيد، لا تواجه مخاطر كمية أو سعرية** **(--)**
- درجة الانكشاف: (65-103). - فائض الموازنة إلى الناتج المحلي (5%) - نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي (أقل من 27%) - فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي (16.2%) - مدى تغطية الاحتياطيات للواردات السلعية (20 شهراً) - صافي الأصول الأجنبية 421 مليار دولار أمريكي	

المصدر: الملحق (9) لمؤشر درجة الانكشاف، والملاحق (10-14) لمؤشرات الأوضاع المالية.

* درجة الانكشاف محسوبة استناداً إلى نسبة صافي واردات الحبوب إلى الاستهلاك الكلي من الحبوب، فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما ارتفعت درجة الانكشاف على أسواق الغذاء العالمية. تتجاوز هذه النسبة أحيانا 100 في المائة لتضمين التغير في المخزون في حسابها.

\# مؤشرات الأوضاع المالية تعطي متوسط المجموعة خلال الفترة 2000-2010 لنسب عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسب عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتغطية الاحتياطيات للواردات السلعية، وصافي الأصول الأجنبية. ويعطي مؤشر الدين العام أكبر وأصغر نسبة للدول داخل كل مجموعة كمتوسط للفترة 2007-2011.

وفي ضوء تباين مدى عرضة وانكشاف الدول العربية على أسواق الغذاء العالمية وتباين أوضاعها المالية، تتفاوت درجات وطبيعة المخاطر التي تتعرض لها جراء الصدمات الناتجة عن ارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية، كما تتباين قدراتها على امتصاص الآثار الاقتصادية والاجتماعية السالبة لهذه الصدمات سواءً على مستوى الاقتصاد الكلي أو على المستوى الجزئي فيما يتعلق بقطاعات الأعمال والأسر.

فالدول العربية التي تستورد الغذاء بكثافة بسبب شح الموارد الطبيعية والمعوقات الأخرى التي تواجه الإنتاج المحلي، والتي لها حيز مالي محدود (دول المجموعة الأولى في الجدول (2))، تتأثر بصورة حادة بسبب ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية، حيث تواجه هذه الدول نوعين من المخاطر؛ مخاطر كمية جراء تراجع المعروض السلعي في أسواق الغذاء العالمية بحكم أنها تعتمد على هذه الأسواق بشكل كبير لتلبية الطلب المحلي، ومخاطر سعرية نتاج ارتفاع فاتورة واردات الغذاء وفاتورة الدعم الحكومي للمواد الغذائية سواء عن طريق منع أسعارها من الارتفاع في الأسواق المحلية أو دعم الدخول لتلافي تآكل قدرتها الشرائية، وانعكاسات ذلك على المواقف المالية الداخلية والخارجية لهذه الدول[7].

وفي الدول العربية الأقل اعتماداً على واردات الغذاء لتلبية الطلب المحلي في ضوء الموارد الزراعية والمائية المتوفرة لديها (دول المجموعة الثانية في الجدول (2))، تقل درجة المخاطر الكمية الناتجة عن تراجع إمدادات الغذاء في السوق العالمي بسبب ارتفاع مستويات الإنتاج المحلي والمخزون السلعي، مما يمكنها من امتصاص الصدمات والمخاطر بشكل أفضل مقارنة بالدول العربية التي تستورد نسباً عالية من غذائها. غير أن هذه الدول لا تزال تواجه مخاطر سعرية، حالها كحال دول المجموعة الأولى، بسبب الحيز المالي المحدود،

[7] تتمثل المخاطر الكمية في مخاطر الإمدادات وعدم توفر الغذاء حتى في حالة توفر الأموال اللازمة لشرائه، بينما تتمثل مخاطر الأسعار في الارتفاع الحاد لأسعار الغذاء العالمية بما يؤدي إلى صعوبة في الشراء رغم توفر إمدادات الغذاء في الأسواق العالمية.

الأمر الذي قد يترتب عنه تفاقم العجز في الحساب الجاري والموازنة العامة جراء ارتفاع فاتورة واردات الغذاء والدعم الحكومي وظهور الحاجة للاستدانة لتمويل العجز، مما يرفع من مستويات الدين العام وحدة المخاطر التي قد تواجهها هذه الدول.

وقد أحرز عددٌ من الدول العربية التي تواجه مخاطر مالية بسبب سياسة الدعم بعض التقدم في تخفيض فاتورة دعم الغذاء من خلال تبني أنظمة دعم تستهدف الشرائح الفقيرة (مثل نظام الاستهداف الذاتي والدعم النقدي المباشر) في إطار الإصلاحات المالية التي تم تبنيها منذ ثمانينات القرن الماضي. إلا أن هذه الدول ما تزال مستمرة في تبنيها لسياسة الدعم بشكل أو بآخر لأسباب متعددة منها ضعف برامج الضمان الاجتماعي القائمة وعدم قدرتها على ضخ الموارد اللازمة إلى الشرائح المحتاجة بشكل فعال وتفادي التوترات السياسية والاجتماعية التي غالباً ما تصاحب تطبيق الإجراءات والبرامج الهادفة إلى تخفيض الدعم الحكومي. فعلى سبيل المثال، بلغت فاتورة دعم الغذاء في عام 2009 حوالي 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر (3.8 مليار دولار)، و1.4 في المائة في سورية (700 مليون دولار)، و1.2 في المائة في تونس (500 مليون دولار)، بينما بلغت حوالي 0.8 في المائة في الأردن (200 مليون دولار)[8].

أما بالنسبة للدول العربية التي تعتمد بشكل كبير على أسواق الغذاء العالمية لتلبية احتياجاتها الغذائية، ولكن تتمتع بأوضاع مالية جيدة (دول المجموعة الثالثة في الجدول (2) أو الدول العربية المنتجة والمصدرة الرئيسة للنفط)، فإن انكشافها على المخاطر السعرية الناتجة عن صدمات أسواق السلع الغذائية العالمية أقل مقارنة بالدول العربية الأخرى، وذلك بسبب فوائض الموازين الداخلية والخارجية التي تحققت لهذه الدول جراء ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الماضية، مما عزز من أوضاعها المالية لامتصاص التداعيات السالبة لارتفاع

[8] البنك الدولي، 2011، أ.

أسعار الغذاء. وعلى الرغم من ذلك، فقد تواجه هذه الدول مخاطر سعرية إذا ما تزامن ارتفاع أسعار الغذاء مع تراجع في أسعار النفط في الأسواق العالمية، وما قد يترتب عن ذلك من ضغوطات على حيز السياسة الاقتصادية. كما أنها تظل، في ضوء اعتمادها الكبير على واردات الغذاء لمقابلة الاستهلاك المحلي، عرضة للمخاطر الكمية الناتجة عن تراجع إمدادات الغذاء في الأسواق العالمية بسبب القيود التي قد تفرضها الدول المنتجة على صادراتها الغذائية مثل تلك التي فرضتها روسيا في عام 2008 أو أية تداعيات أخرى تؤدي إلى تراجع عرض الغذاء في الأسواق العالمية.

ثالثاً: التداعيات الاقتصادية الكلية لارتفاع أسعار الغذاء العالمية

على خلفية ما تم استعراضه في الجزء السابق عن مدى عرضة وانكشاف الدول العربية على أسواق الغذاء العالمية وأوضاعها المالية المتباينة، تستعرض الورقة فيما يلي تداعيات ارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية على اقتصادات الدول العربية، من خلال استعراض التداعيات المباشرة على ميزان الغذاء والحساب الجاري، والتداعيات على مالية الحكومة والتضخم، وذلك بالمقارنة بين الفترة 2000-2007، وهي الفترة التي شهدت استقراراً نسبياً أو زيادات طفيفة في أسعار السلع الغذائية، والفترة 2008-2012، وهي الفترة التي سجلت فيها أسعار الغذاء العالمية ارتفاعات غير مسبوقة[9].

الوضع الخارجي

أدى ارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية إلى زيادة صافي واردات الغذاء للدول العربية من حوالي 16 مليار دولار أمريكي سنوياً في المتوسط خلال الفترة 2000-2007 إلى

[9] تشمل المقارنة كل مدى الفترة 2008-2012 متى ما توفرت البيانات لذلك، كما في حالة بيانات التضخم، وسيتم التركيز على مدى زمني أقصر في حالة عدم توفر البيانات لذلك كما في حالة بيانات ميزان الغذاء.

حوالي 41 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2008-2010، بزيادة بنحو 25 مليار دولار بين الفترتين المذكورتين. وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ارتفع صافي فاتورة واردات الغذاء من حوالي 2.1 في المائة إلى حوالي 2.5 في المائة، أي بحوالي 0.4 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بين الفترتين. كما ارتفع صافي فاتورة واردات الغذاء كنسبة إلى الاحتياطيات الخارجية الرسمية من 7.8 في المائة إلى حوالي 9.0 في المائة، بزيادة بحوالي 1.2 نقطة مئوية من الاحتياطيات الرسمية، الجدول (3) والملحق (6).

الجدول رقم (3)
التغير في صافي الواردات الغذائية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والاحتياطيات الرسمية في الدول العربية

	كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي			كنسبة من الاحتياطيات الرسمية		
	الفترة الاولي 2000-2007	الفترة الثانية 2008-2010	التغير	الفترة الاولي 2000-2007	الفترة الثانية 2008-2010	التغير
المجموعة الأولى : دول عالية الانكشاف، مع حيز مالي محدود واوضاع خارجية ضعيفة، تواجه مخاطر كمية وسعرية						
الأردن	4.2	5.2	1.0	11.0	12.1	1.1
تونس	0.2	1.5	1.4	1.1	7.0	5.9
لبنان	3.4	4.3	0.9	7.1	5.4	-1.7
اليمن	8.3	6.6	-1.6	25.1	27.6	2.4
المجموعة الأولى	**4.0**	**4.4**	**0.4**	**11.1**	**13.0**	**1.9**
المجموعة الثانية : دول اقل انكشافا، مع حيز مالي محدود واوضاع خارجية ضعيفة، تواجه مخاطرسعرية						
مصر	2.1	2.4	0.3	11.5	14.2	2.7
السودان	0.4	0.3	-0.1	10.4	20.7	10.4
سورية	0.0	2.0	2.0	0.1	6.6	6.5
المغرب	0.7	1.0	0.3	2.5	4.0	1.6
المجموعة الثانية	**0.8**	**1.4**	**0.6**	**6.1**	**11.4**	**5.3**
المجموعة الثالثة : دول عالية الانكشاف، مع وضع مالي وخارجي جيد، تواجه مخاطر كمية						
الإمارات	1.2	1.3	0.2	7.2	10.4	3.2
البحرين	2.9	2.3	-0.7	16.1	11.2	-4.9
الجزائر	2.9	4.3	1.4	5.2	4.4	-0.8
السعودية	1.6	3.1	1.4	4.3	3.1	-1.2
عمان	0.7	0.5	-0.2	4.2	2.3	-1.9
قطر	0.8	0.9	0.1	7.9	5.3	-2.6
الكويت	1.3	1.1	-0.2	8.3	7.1	-1.2
ليبيا	2.4	2.5	0.0	3.0	1.9	-1.0
المجموعة الثالثة	**1.7**	**2.0**	**0.3**	**7.0**	**5.7**	**-1.3**
إجمالي الدول العربية	**2.1**	**2.5**	**0.4**	**7.8**	**9.0**	**1.2**

المصدر: الملحقين 7 و8.

وبالنسبة للمجموعات الفرعية الثلاث، فقد تباينت انعكاسات ارتفاعات أسعار الغذاء العالمية على فاتورة واردات الغذاء خلال الفترة 2008-2010. ويعود ذلك بشكل عام إلى تباين الأداء الاقتصادي لهذه المجموعات من حيث معدلات النمو ووضع الاحتياطيات من النقد الأجنبي، حيث عانى عدد من الدول العربية جراء التداعيات السالبة لزيادة الأسعار العالمية للغذاء على حيز السياسة الاقتصادية خلال الفترة المذكورة، بينما وفرت معدلات النمو الايجابية والعالية والاحتياطيات المتزايدة في عدد من الدول العربية الأخرى حيز مالي مناسب لمقابلة الكلفة العالية لاحتياجات هذه الدول من الغذاء وتخفيف آثار الصدمات السالبة لارتفاع أسعار الغذاء.

وفي هذا السياق، فقد ارتفع صافي فاتورة واردات الغذاء في دول المجموعة الأولى بحوالي 0.4 نقطة من الناتج وحوالي 2.0 نقطة من الاحتياطيات. هذا، في وقت تأثرت فيه دول المجموعة الثانية بدرجة أكبر في ضوء ارتفاع صافي فاتورة واردات الغذاء بحوالي 0.6 نقطة و5.3 نقطة من الناتج والاحتياطيات على التوالي، مما يشير إلى ارتفاع كبير في متطلبات إيفاء فاتورة واردات الغذاء، وتزايد الضغوطات على احتياطيات النقد الأجنبي وبروز ضرورات ملحة لإيجاد مصادر تمويل خارجية لتوفير السلع الغذائية في ضوء الأسعار المتصاعدة، رغم أن دول هذه المجموعة تتمتع بموارد زراعية ومائية كبيرة نسبياً مقارنة بالدول العربية الأخرى. أما في دول المجموعة الثالثة، فقد ارتفع صافي واردات الغذاء بحوالي 0.3 نقطة من الناتج، إلا أنه سجل انخفاضاً بحوالي 1.3 نقطة من الاحتياطيات على ضوء الزيادة الكبيرة في الاحتياطيات التي شهدتها دول هذه المجموعة إثر تزايد أسعار النفط في الأسواق العالمية والذي تزامن مع ارتفاع أسعار الغذاء خلال الفترة 2008-2010، علماً بأن دول هذه المجموعة هي دول عربية منتجة ومصدرة رئيسة للنفط. وعلى الرغم من أن ارتفاع أسعار النفط قد عزز من الأوضاع المالية لهذه الدول وخفف من وقع التداعيات السالبة لارتفاع أسعار الغذاء على اقتصاداتها، الأمر الذي قلص من المخاطر السعرية التي تواجهها، إلا أنها ما تزال عرضة للمخاطر الكمية المتمثلة في تراجع إمدادات الغذاء في الأسواق العالمية في ضوء ضعف الإنتاج المحلي من السلع الغذائية، الجدول (3).

وتبعاً لارتفاع فاتورة واردات الغذاء، فقد تدهور وضع الحساب الجاري خلال الفترة 2008-2010 مقارنة بالفترة 2000-2007 بالنسبة للدول العربية كمجموعة، حيث تراجع فائض الحساب الجاري من حوالي 7.7 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي إلى حوالي 4.7 في المائة، أي بحوالي 3.0 نقاط مئوية من الناتج المحلي الاجمالي. وعلى الرغم من أن الدول العربية كمجموعة حققت فائض في الحساب الجاري خلال الفترة 2008-2010، إلا أن هذا الفائض كان يمكن أن يكون أكبر حجماً في غياب التأثيرات السالبة على فاتورة واردات الغذاء جراء ارتفاع أسعار السلع الغذائية، الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)

تداعيات ارتفاع أسعار الغذاء على الموازين المالية في الدول العربية

المجموعات و الدول	التغير في صافي الواردات الغذائية مابين الفترتين		الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي			عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		
	من الناتج المحلي الإجمالي	من الاحتياطيات الرسمية	2007-2000	2010-2008	التغير	2007-2000	2010-2008	التغير
المجموعة الأولى : دول عالية الانكشاف، مع حيز مالي محدود واوضاع خارجية ضعيفة، تواجه مخاطر كمية وسعرية								
الأردن	1.0	1.1	-5.5	-6.6	-1.1	-3.1	-6.1	-3.0
تونس	1.4	5.9	-2.4	-3.8	-1.4	-2.0	-1.5	0.6
لبنان	0.9	-1.7	-17.7	-19.2	-1.5	-13.8	-6.3	7.5
اليمن	-1.6	2.4	1.7	-5.6	-7.3	-1.2	-8.0	-6.8
المجموعة الأولى	**0.4**	**1.9**	**-6.0**	**-8.8**	**-2.8**	**-5.0**	**-5.5**	**-0.4**
المجموعة الثانية : دول اقل انكشافا، مع حيز مالي محدود واوضاع خارجية ضعيفة، تواجه مخاطرسعرية								
مصر	0.3	2.7	1.6	-1.6	-3.2	-7.2	-7.4	-0.2
السودان	-0.1	10.4	-6.4	-2.6	3.8	-2.6	-3.0	-0.4
سورية	2.0	6.5	3.2	-0.9	-4.1	-2.8	-5.2	-2.4
المغرب	0.3	1.6	1.8	-3.2	-4.9	-2.1	-2.7	-0.6
المجموعة الثانية	**0.6**	**5.3**	**0.0**	**-2.1**	**-2.1**	**-3.7**	**-4.6**	**-0.9**
المجموعة الثالثة : دول عالية الانكشاف، مع وضع مالي وخارجي جيد، تواجه مخاطر كمية								
الإمارات	0.2	3.2	10.8	4.4	-6.4	2.2	0.9	-1.3
البحرين	-0.7	-4.9	8.8	5.6	-3.2	-8.5	-14.3	-5.7
الجزائر	1.4	-0.8	19.7	10.1	-9.5	8.0	-0.7	-8.8
السعودية	1.4	-1.2	19.1	17.1	-2.0	10.1	11.9	1.8
عمان	-0.2	-1.9	10.7	6.1	-4.6	0.1	0.8	0.7
قطر	0.1	-2.6	18.0	13.3	-4.7	9.1	8.1	-1.0
الكويت	-0.2	-1.2	33.9	34.9	0.9	13.9	16.8	2.8
ليبيا	0.0	-1.0	26.1	26.9	0.8	17.4	12.0	-5.4
المجموعة الثالثة	**0.3**	**-1.3**	**18.4**	**14.8**	**-3.6**	**6.6**	**4.4**	**-2.1**
إجمالي الدول العربية	**0.4**	**1.2**	**7.7**	**4.7**	**-3.0**	**1.1**	**-0.3**	**-1.4**

المصدر : الملاحق 7و8 و10و11.

ولا بد من الإشارة إلى أن فائض الحساب الجاري الذي تحقق والمشار اليه يعزى بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار النفط والذي تزامن مع ارتفاع أسعار الغذاء خلال ذلك العام، كما نوه عن ذلك من قبل، خصوصاً وان الفوائض المحققة في الدول العربية المصدرة الصافية للنفط تجاوزت العجز في الدول العربية المستوردة الصافية للنفط والتي تأثرت سلباً من ارتفاع أسعار النفط.

ويلاحظ من الجدول (4) أعلاه، تدهور الأوضاع المالية الخارجية بالنسبة للمجموعات الفرعية الثلاث قياساً بتطورات الحساب الجاري، حيث تفاقم عجز هذا الحساب بحوالي 2.8 نقطة و2.1 نقطة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط لدول المجموعتين الأولى والثانية على التوالي، وهي دول لها حيز مالي محدود، الأمر الذي أضعف من قدرتها في بناء احتياطيات كافية لمقابلة احتياجاتها الغذائية في ضوء الأسعار العالمية المتزايدة، بينما تراجع فائض الحساب الجاري في الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط (دول المجموعة الثالثة) بحوالي 3.6 نقطة من الناتج المحلي الاجمالي، مما قلص من حجم الفوائض المحققة خلال الفترة 2008-2010. أيضاً يلاحظ تراجع الوضع المالي الخارجي بين الفترتين في أغلب الدول العربية، من حيث تفاقم عجز الحساب الجاري (الأردن، تونس، لبنان)، أو تحول الفائض إلى عجز (اليمن، مصر، سورية، المغرب)، أو تراجع الفائض (كل الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط باستثناء الكويت وليبيا).

الوضع المالي

في جانب المالية العامة، ألقت زيادة أسعار الغذاء في الأسواق العالمية بتبعات إضافية على أوضاع الموازنة العامة، حيث تحول فائض الموازنة المجمع للدول العربية والبالغ حوالي 1.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2007 إلى عجز بحوالي 0.3 في المائة خلال الفترة 2008-2010، مما يعني تدهور الوضع المالي الكلي بحوالي 1.4 نقطة

من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة. وبالنسبة للمجموعات الفرعية، فقد تراجع الوضع المالي في كل المجموعات ولو بدرجات متفاوتة، حيث ارتفع عجز الموازنة العامة بحوالي 0.4 نقطة و0.9 نقطة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط لدول المجموعتين الأولى والثانية على التوالي، بينما تراجع فائض الموازنة العامة بحوالي 2.1 نقطة من الناتج للمجموعة الثالثة بين الفترتين المذكورتين. وبالنسبة للدول العربية فرادى، فقد تدهور وضع الموازنة العامة في أغلب الدول العربية مع تراجعه بشكل واضح في اليمن والبحرين والجزائر، الجدول (4).

وتأتي الانعكاسات السالبة لارتفاع أسعار الغذاء العالمية على أوضاع المالية العامة في الدول العربية بسبب سياسة دعم الغذاء سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، في إطار جهود هذه الدول لامتصاص الآثار الاقتصادية والاجتماعية السالبة لارتفاع أسعار الغذاء عن طريق الموازنة الحكومية، مما يؤدي عادةً إلى زيادة النفقات في بنود الدعم والتحويلات ويفاقم من العجز المالي.

وفي إطار هذا التوجه، قام عدد من الدول العربية باتخاذ حزمة من الإجراءات المالية لاحتواء الآثار السالبة لارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية تضمنت زيادة دعم الغذاء والتحويلات النقدية ودعم الأجور وتخفيض الضرائب على المواد الغذائية. فخلال عام 2010، على سبيل المثال، قامت الأردن باتخاذ إجراءات في هذا الصدد بلغت تكلفتها المالية حوالي 2.1 في المائة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، تمثلت في زيادة الدعم المباشر للغذاء بحوالي 550 مليون دولار، وتخصيص حوالي57 مليون دولار كدعم وتحويلات مالية إلى الشركات الحكومية العاملة في مجال بيع وتوزيع السكر والأرز الدواجن، وزيادة الأجور والمرتبات بحوالي 233 مليون دولار وتخفيض أو تعليق الضرائب على المشتقات البترولية لتخفيض تكلفة نقل المواد الغذائية. وقامت مصر خلال العام المذكور بتطبيق إجراءات بلغت كلفتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 1 في المائة، تضمنت زيادة دعم الغذاء بحوالي 1.4 مليار دولار، وزيادة الأجور والمعاشات بحوالي 360 مليون دولار، وإضافة 150 ألف أسرة

إلى برنامج الضمان الاجتماعي. أما اليمن وسورية والمغرب فقد قامت كذلك بتطبيق إجراءات مالية مشابهة بغرض تخفيف الآثار السالبة لزيادة الأسعار العالمية للغذاء بلغت كلفتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 4 في المائة و3 في المائة و2 في المائة على التوالي[10].

كما قامت الدول العربية التي درجت على تحقيق فوائض في الموازنة العامة كذلك بتبني سياسات وإجراءات مالية لدرء آثار التداعيات السالبة لزيادة أسعار الغذاء، على غرار الجهود التي اتخذت في الدول العربية المذكورة في الأعلى. فقد قامت الجزائر بزيادة دعم الدقيق والألبان والسكر وزيوت الطبخ وإعفاء واردات السكر وزيوت الطبخ من التعرفة الجمركية وضريبة القيمة المضافة، وقامت السعودية بزيادة علاوة البطالة إلى 530 دولار شهرياً وزيادة الحد الأدنى للأجور للمواطنين في القطاع العام إلى 800 دولار شهرياً وتخصيص حوالي 300 مليون دولار لدعم المحتاجين والطلاب، بينما قامت الكويت بتقديم غذاء مجاني لمدى 13 شهر لمواطنيها بالإضافة إلى مبلغ 3,600 دولار منحة لكل مواطن، أما الإمارات فقد قامت بتثبيت أسعار عدد من السلع الغذائية[11].

التضخم

أما بالنسبة للتضخم، فتؤثر ارتفاعات أسعار الغذاء في الأسواق العالمية بشكل كبير وسريع على أسعار الغذاء في الأسواق المحلية في الدول العربية، ومن ثم على معدل التضخم العام، حيث ارتفع متوسط معدل التضخم العام في هذه الدول إلى حوالي 6.4 في المائة خلال الفترة 2008-2011، مقارنة بحوالي 3.4 في المائة خلال الفترة 2000-2007. هذا، مع ارتفاع متوسط معدل التضخم العام في كل المجموعات الفرعية حيث ارتفع من 4.6 في المائة إلى

[10] البنك الدولي، 2011، أ.
[11] المرجع السابق.

7.1 في المائة للمجموعة الأولى، ومن 4.7 في المائة إلى 9.2 في المائة للمجموعة الثانية، ومن 2.2 في المائة إلى 5 في المائة للمجموعة الثالثة، بين الفترتين المذكورتين. وقد سجل عدد من الدول العربية مثل السودان ومصر واليمن معدلات تضخم عالية تجاوزت 12 في المائة في المتوسط خلال الفترة الثانية، ملحق رقم (15).

ويمكن ملاحظة الترابط الوثيق بين تطورات معدل التضخم العام في الدول العربية وتطورات أسعار الغذاء في السوق العالمية من الشكل (5) أدناه، حيث سجل التضخم العام معدلات مستقرة أو زيادات طفيفة نسبياً خلال الفترة 2000-2007، قبل أن يسجل ارتفاعات ملحوظة في الأعوام 2008 و2010 و2011، وهو ما ينطبق إلى حد كبير على تطورات أسعار الغذاء في الأسواق العالمية خلال الفترات المذكورة. ويبين الشكل (6) أن تضخم أسعار الغذاء كان له دور أساسي في دفع معدلات التضخم العام إلى التصاعد في عدد من الدول العربية التي توفرت لها بيانات لمعدل تضخم أسعار الغذاء.

الشكل رقم (5): معدل التضخم العام في الدول العربية
2011-2000
(نسبة مئوية)

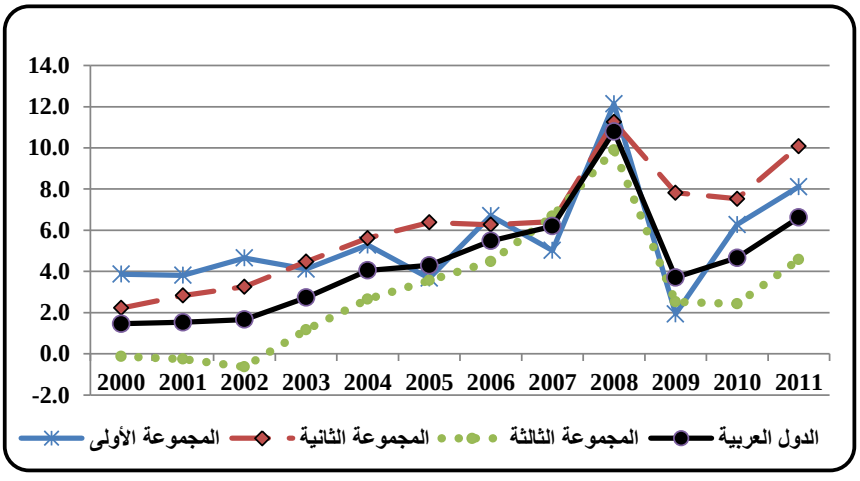

المصدر: الملحق 15.

الشكل رقم (6): معدل التضخم العام ومعدل تضخم أسعار الغذاء لعدد من الدول العربية
متوسط الفترة يناير 2010- أبريل 2011*
(نسبة مئوية)

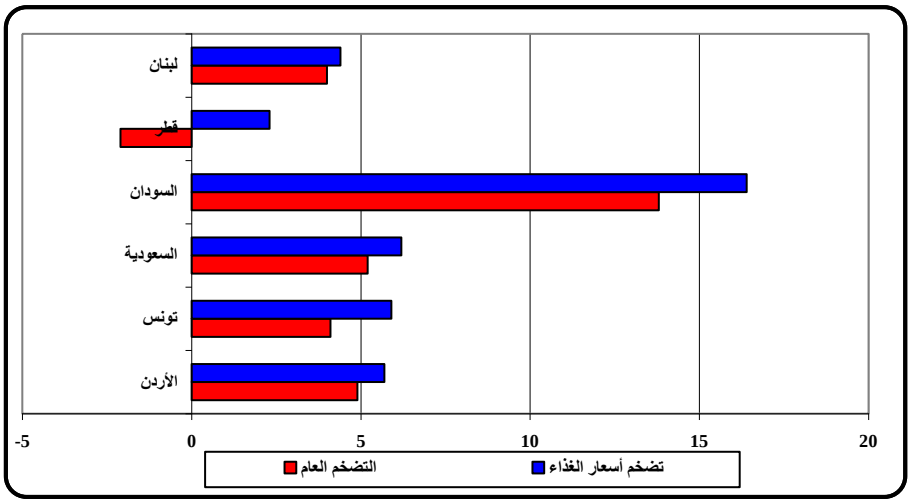

المصدر: مكاتب الإحصاءات الوطنية للدول العربية.
* متوسط معدلات التضخم لقطر ولبنان محسوبة للفترة حتى فبراير 2011.

وتشير بعض الدراسات في هذا الصدد إلى أن ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية يفسر ما بين 20-30 في المائة من تضخم أسعار الغذاء في الأسواق المحلية في الدول العربية (بالإضافة إلى الأسباب الأخرى مثل تذبذبات سعر الصرف)، مع تجاوز هذه النسبة 40 في المائة في عدد من الدول العربية مثل مصر وتونس والجزائر والإمارات. كما أن درجة تجاوب الأسعار المحلية مع الأسعار العالمية للغذاء تعتبر سريعة، إذ تشير التقديرات إلى فترة تتراوح بين 3-6 أشهر لظهور تأثيرات ارتفاع الأسعار العالمية في أسواق الغذاء المحلية[12].

[12] البنك الدولي، 2011، ب.

وقد فاقم من الضغوطات التضخمية التي نتجت عن زيادة الأسعار العالمية للمواد الغذائية تسارع معدلات نمو الطلب على الغذاء في عدد من الدول العربية والذي تجاوز كل معدلات النمو للمجموعات الإقليمية الرئيسية الأخرى ماعدا أفريقيا جنوب الصحراء، إلا أن أفريقيا جنوب الصحراء تعتمد على الإنتاج المحلي لتلبية احتياجاتها من الغذاء بينما تعتمد الدول العربية على الاستيراد لتلبية هذه الاحتياجات. ويعزى تزايد نمو الطلب على الغذاء في الدول العربية إلى تسارع معدل النمو السكاني والذي قدر لهذه الدول كمجموعة بحوالي 2.8 في المائة في عام 2010 وهو معدل يفوق مثيله في جميع أقاليم العالم الرئيسية، مع تسجيل كل من السودان وليبيا وقطر وجيبوتي والعراق معدلات نمو سكاني تتجاوز 3 في المائة بينما بلغ المعدل ما بين 7-9 في المائة في البحرين وعمان والسعودية[13].

ولارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية وما يترتب عنه من ارتفاع في معدلات التضخم تداعيات هامة على قطاع الأسر والمستهلكين في الدول العربية حيث تؤدي هذه الارتفاعات إلى تراجع القدرات الشرائية، وبالتالي تقلص من فرص الحصول على السلع الاستهلاكية، رغم أن سياسات الدعم والتحكم في الأسعار في بعض الدول العربية تقلل من انعكاسات هذه الارتفاعات على موازنات الأسر وأوضاعها المالية. وتشكل هذه التداعيات مخاطر كبيرة بالنسبة لهذا القطاع بسبب ارتفاع درجة عرضته على صدمات أسعار الغذاء في ظل ارتفاع نفقات الغذاء كنسبة إلى النفقات الاستهلاكية الكلية، حيث تتجاوز هذه النسبة 59 في المائة في السودان واليمن، وتتراوح ما بين 30-45 في المائة في المغرب والجزائر وسورية ومصر ولبنان والأردن وتونس وليبيا، بينما تبلغ 25 في المائة أو أقل في كل من السعودية والكويت وقطر والإمارات، الشكل رقم (7).

[13] صندوق النقد العربي، 2010.

الشكل رقم (7): نفقات الغذاء كنسبة إلى النفقات الاستهلاكية الكلية للأسر في الدول العربية ودول أخرى لأحدث سنة متوفرة

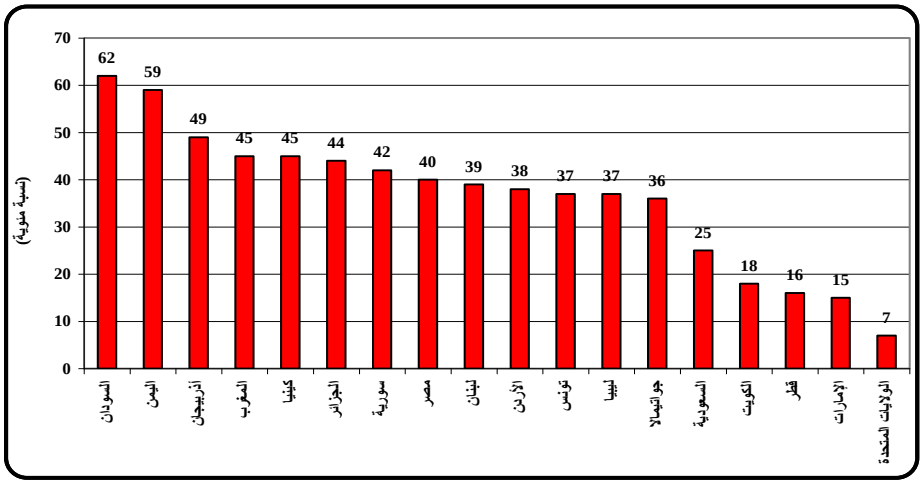

المصدر: برنامج الغذاء العالمي ومكاتب الإحصاءات الوطنية للدول العربية.

كما أن لارتفاع الأسعار العالمية للغذاء تداعيات هامة على مؤشرات الفقر، حيث أن الشرائح الأكثر فقراً من السكان هي الشرائح الأكثر عرضةً لصدمات ارتفاع أسعار الغذاء، من حيث أنها الأكثر انفاقاً على المواد الغذائية كنسبة من دخولها. فعلى المستوى العالمي، تشير تقديرات البنك الدولي إلى زيادة أعداد الفقراء في العالم بحوالي 68 مليون نسمة جراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية في عام 2010. وتكتسب التداعيات المشار إليها أهمية خاصة بالنسبة للدول العربية بسبب ارتفاع نسبة الفقر في عدد منها وتجاوزها 40 في المائة من السكان في بعض الدول، إضافةً إلى ارتفاع نسبة نفقات الفقراء على الغذاء من النفقات الاستهلاكية الكلية، حيث تتراوح هذه النسبة ما بين 40-65 في المائة. ومن المتوقع أن يكون للزيادات الحديثة في أسعار الغذاء أثر كبير على معدلات الفقر في الدول العربية في ضوء ارتفاع درجة استجابة هذه المعدلات إلى تقلبات أسعار الغذاء. وتشير إحدى الدراسات في هذا الصدد إلى أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 14 في المائة يمكن أن يزيد معدل الفقر بحوالي 4

نقاط مئوية في المغرب، وزيادتها بحوالي 21 في المائة يمكن أن يزيد معدل الفقر بحوالي 14 نقطة مئوية في جيبوتي، أما زيادتها بحوالي 30 في المائة يمكن أن يزيد معدل الفقر بحوالي 12 نقطة مئوية في مصر خلال الفترة 2005-2008، في أسوأ الفروض وبافتراض عدم وجود نمو اقتصادي ودون اعتبار للآثار الايجابية لزيادة أسعار المواد الغذائية على دخول المزارعين[14]. إلا أنه يجب الإشارة إلى أن معدل الفقر قد تراجع في مصر خلال تلك الفترة بسبب معدلات النمو الايجابية التي حققها الاقتصاد المصري خلال الفترة المذكورة.

رابعاً: التحديات

يمثل ارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية تحدياً حالياً ومستمراً تواجهه الدول العربية، يضاف إلى التحديات القائمة بسبب التحولات السياسية التي يشهدها عدد منها والظروف الخارجية غير المواتية المترتبة عن أزمة الديون الأوروبية وتداعياتها السالبة. فعلى الرغم من النجاح النسبي للدول العربية على مدى العقد المنصرم في تحقيق معدلات نمو ايجابية وإحراز تقدم في مجال الاصلاح الاقتصادي والهيكلي، إلا أن اقتصاداتها ما زالت عرضة لتقلبات أسواق الغذاء العالمية والصدمات الخارجية المترتبة عن ذلك، مما يؤثر سلباً في قدرة هذه الدول في تعزيز احتياطيات النقد الأجنبي والأوضاع المالية الداخلية والخارجية، خصوصاً إذا تزامن مع ارتفاع أسعار الغذاء تراجع في أسعار الصادرات السلعية الرئيسية مثل النفط والذهب والحديد والنحاس. وتشكل تداعيات ارتفاع أسعار الغذاء مخاطر أساسية تهدد استدامة النتائج الإيجابية المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتشغيل ومؤشرات الفقر والأمن الغذائي التي تم إحرازها في السنوات الماضية. وفي هذا الصدد، تبرز حاجات فورية لتعزيز حيز السياسة الاقتصادية بما يمكن من تقليص التداعيات والآثار السالبة لهذه الارتفاعات. كما تبرز الحاجة في الأجل المتوسط والطويل إلى تبني سياسات تنموية مناسبة وتعزيز السياسات

[14] البنك الدولي، 2009.

الموجودة لرفع الطاقات الانتاجية المحلية بما يقلل من الاعتماد على الأسواق الخارجية لتلبية احتياجات الغذاء، في إطار الجهود المبذولة لتعزيز الأمن الغذائي وتقليص درجات الانكشاف على أسواق الغذاء العالمية والتحوط ضد المخاطر الممكنة لتقلبات هذه الأسواق.

فبالنسبة لحيز السياسة الاقتصادية، تحتاج الدول العربية لبذل مزيد من الجهود لتعزيز الحيز المالي بما يجعل اقتصاداتها أكثر قدرة على امتصاص الصدمات الخارجية، ويُمكِّن من اتخاذ السياسات والاجراءات الملائمة لاحتواء تداعياتها السالبة على مقومات الاستقرار الاقتصادي والنمو ومستويات التشغيل. وتظهر الحاجة في هذا السياق إلى ضرورة تبني سياسات معاكسة للدورة الاقتصادية بزيادة الإنفاق العام في أوقات تراجع النمو الاقتصادي وتقليصه وترشيده خلال فترات الازدهار الاقتصادي، بشكل يمكن من تعزيز الحيز المالي المتاح ومواجهة الصدمات وتقليص آثارها السالبة متى ما دعت الحاجة إلى ذلك. وقد ساعدت هذه السياسات في تعزيز الاستقرار الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الأزمة المالية العالمية حيث تمكنت هذه الدول بفضل الفوائض المالية المتاحة لديها من ضخ موارد كبيرة في اقتصاداتها لتحريك الأنشطة الاقتصادية ورفع معدلات النمو. إلا أن هذه الدول تحتاج مع ذلك إلى التصدي للتحديات التي تواجه قدرتها في تعزيز الحيز المالي والمتعلقة بتذبذب الإيرادات الحكومية والتي ترتبط تطوراتها بشكل وثيق بتطورات أسواق النفط العالمية بحكم ارتفاع نسبة الإيرادات النفطية في الايرادات المالية الحكومية. كما أن عليها معالجة الجمود في هيكل النفقات العامة وضعف مرونته في ضوء تركزه حول نفقات الأجور والمرتبات والدعم والتحويلات، وهي نفقات يصعب تخفيضها أو ترشيدها في حالة بروز ضرورات لتبني سياسات انكماشية تتضمن خفض الانفاق الحكومي، الأمر الذي يضعف القدرة على تعزيز حيز السياسة الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، تحتاج هذه الدول إلى ترقية إدارة المالية العامة من خلال ترسيخ أسس التخطيط المالي متعدد السنوات، وتقوية الإطار المؤسسي لإعداد وتنفيذ ومراقبة الموازنة العامة، ورفع كفاءة وفعالية الانفاق العام، وذلك لدعم استدامة الأوضاع المالية الجيدة.

أما الدول العربية الأخرى، فهي تحتاج وبشكل ملح إلى تعزيز أوضاعها المالية بخلق حيز مالي معقول يمكن من التصدي لتقلبات أسعار الغذاء واحتواء تداعياتها السالبة. وقد ارتفع الإنفاق الحكومي في هذه الدول في إطار الجهود المتخذة لتحقيق انعاش اقتصادي بنسب كبيرة كاستجابة لمتطلبات معالجة تداعيات الأزمة المالية العالمية. أيضاً توجَّب على الحكومات في هذه الدول الاستجابة إلى المطالب الشعبية والفئوية التي صاحبت التحولات السياسية الأخيرة في عدد من دول المنطقة العربية، والإيفاء باستحقاقاتها المالية، مما ترتب عنه زيادة في النفقات الحكومية في بنود الأجور والدعم والتحويلات. وتزامن ذلك مع تراجع في الإيرادات المالية بسبب التباطؤ الاقتصادي والبيئة الاقتصادية الخارجية غير المواتية. وكمحصلة لذلك، تفاقم العجز المالي وارتفعت مستويات الدين العام، مما قلص من الحيز المالي المطلوب لدعم سياسات اقتصادية توسعية تحقق أهداف تعزيز النمو والتشغيل وخفض الفقر.

ويظل ترشيد سياسة دعم الغذاء أحد التحديات الرئيسة التي تواجه عدد من الدول العربية في مساعيها لتعزيز حيز السياسة الاقتصادية ورفع الضغوط عن الموازنات العامة. ورغم أهمية الدواعي الاقتصادية والاجتماعية لتطبيقها، تشكل الإجراءات المالية المتخذة لتخفيف التداعيات السالبة لارتفاع أسعار الغذاء - سواءً في شكل نفقات دعم وتحويلات و/أو إيرادات ضريبية متخلى عنها كإعفاءات أو تخفيضات - ضغوطات على الموازنات الحكومية في الدول العربية التي لها حيز مالي محدود على وجه الخصوص، مما يساهم في ارتفاع العجز المالي والمديونية العامة. وفي هذا الصدد، يصبح الاستمرار في نهج الإصلاح الاقتصادي والمالي ضرورة ملحة، عبر رفع كفاءة نظم الدعم الحكومي بالوصول للفئات المستهدفة بالصورة الملائمة، وتعزيز النفقات الاجتماعية، وتقليص الكلفة المالية للبرامج والسياسات الموجهة نحو تقليص الآثار الاقتصادية والاجتماعية السالبة المترتبة عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

ويتطلب التعاطي مع هذا النوع من الإصلاح (ترشيد الدعم الحكومي) - أو أي اصلاح آخر له تداعيات اجتماعية كبيرة مثل إصلاح الخدمة المدنية وخصخصة مؤسسات القطاع العام - توفر شبكات أمان اجتماعي فعّالة تقلص من تداعيات تقلبات الأسعار وصدماتها على الشرائح الفقيرة من السكان وتكون مرنة بما فيه الكفاية لتغطي شرائح جديدة في حالة الأزمات أو متى ما دعت الحاجة إلى ذلك، خصوصاً وأن المنطقة العربية تعاني من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وضعف الأجور الحقيقية والقوة الشرائية وهي عوامل سريعة الاستجابة لأي ارتفاع في الأسعار يحدثه إلغاء أو تقليص الدعم الحكومي. وعلى الرغم من أن شبكات الأمان الاجتماعي، والتي تطبقها معظم الدول العربية بشكل أو بآخر، قد ساهمت بشكل كبير في تخفيض وقع الآثار السالبة للأزمات المختلفة التي شهدتها المنطقة مثل الأزمة المالية العالمية وأزمات الغذاء والنفط، إلا أنها لا زالت تحتاج بطبيعة الحال إلى مزيد من الترقية والتحسين. وفي هذا الصدد، تبرز الحاجة إلى تحسين وسائل الاستهداف المستخدمة ورفع فعاليتها وكفاءتها بما يقلص من أخطاء التضمين و/أو الاستبعاد في ضوء التركيز في الوقت الحالي على الدعم العام، وتقليل الاعتماد على التحويلات النقدية والتي تمثل بطبيعتها كلفة مالية كبيرة على الموازنات العامة كما إنها تستبعد بعض الفئات من السكان التي تكون أكثر تعرضاً للمخاطر وأكثر حاجةً إلى الإعانات النقدية، وتعزيز القدرات الإحصائية اللازمة لتسهيل عملية رصد الشرائح المحتاجة وتقييم كفاءة وفعالية عمل هذه الشبكات.

وتحتاج الدول العربية في المدى المتوسط والطويل إلى ترسيخ نهج تنموي يضع الأمن الغذائي على رأس قائمة أولوياته، وذلك برفع الطاقات الانتاجية لزيادة مستويات الإنتاج المحلي من الغذاء بما يقلل من درجات الانكشاف على أسواق الغذاء العالمية والمخاطر الممكنة لتقلبات هذه الأسواق، وبتطوير القنوات التوزيعية للغذاء بما يؤمِّن تدفق مستقر ومنتظم لإمدادات الغذاء في الأسواق المحلية، في ضوء تنامي الطلب على الغذاء بسبب

ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول العربية خصوصاً في شريحة الشباب والتي تمثل نسبة كبيرة من السكان في المنطقة العربية.

فعلى صعيد زيادة الإنتاج الزراعي وتنويع القدرات الانتاجية، تبرز ضرورات لتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي من خلال تهيئة المناخ المناسب لممارسة الأعمال بتقديم المحفزات الكافية وتقليص المخاطر بما يضمن توجيه الموارد المالية نحو هذا القطاع الهام. وهناك حاجة أيضاً في هذا الصدد لتعزيز الاستثمار في البحث والتقنية الزراعية، وتحديث أنماط الإنتاج الزراعي التقليدية، ورفع كفاءة أنظمة الري، وترقية البنيات الأساسية، وتطوير التصنيع الزراعي، ومضاعفة الجهود في مجال الاصلاحات المؤسسية والتنظيمية المتعلقة بتعزيز الحوكمة وتخفيض القيود على إنشاء الأعمال وتعزيز التنافسية بما يدعم آليات عمل الأسواق الزراعية ويقلص من درجات عدم الثقة والتيقن في هذه الأسواق. وعلى الرغم من ارتفاع مستويات الناتج المحلي من الغذاء خلال السنوات الماضية، إلا أن هذه المستويات ما زالت ضعيفة ولا تتناسب مع الاحتياجات الغذائية الكبيرة والمتزايدة، حيث أنه، وفي ضوء معدلات الإنتاج الحالية، سترتفع الفجوة الغذائية في المنطقة العربية لتصل إلى حوالي 89 مليار دولار بحلول عام 2020، مقابل حوالي 35 مليار دولار في عام 2010، بينما لم تتجاوز 15 مليار دولار في عام 2000، مما يتضمن ضرورة تبني سياسات اقتصادية وتنموية فعالة لتحفيز الانتاج الزراعي ورفع كفاءته[15].

وبالإضافة إلى التحديات التي تواجه مسألة زيادة الانتاج ورفع الكفاءة الانتاجية في القطاع الزراعي، هناك حاجة ملحة لرفع كفاءة وفعّالية القنوات التوزيعية وسلاسل الإمداد للمواد الغذائية لتحقيق تدفق مستدام من واردات الغذاء إلى الأسواق المحلية بأقل تكلفة ممكنة بما يخفف من حدة مخاطر الأسعار والامدادات خاصة إبَّان صدمات أسعار الغذاء العالمية. وقد

(15) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012.

أظهرت دراسة حديثة أن قيمة الفاقد من سلعة القمح وحدها خلال العملية التوزيعية في الدول العربية يقدر بحوالي 15 دولار أمريكي لكل طن متري وهو ما يعادل خسائر سنوية بأكثر من 480 مليون دولار أمريكي[16]. ويشير ذلك إلى ضرورة بذل جهود حثيثة لترقية نظم مناولة الحبوب ورفع كفاءة مرافق التخزين الاستراتيجي بما يوازن بين الفوائد المجنية منها كأدوات تحوط ضد ارتفاع الأسعار أو تراجع العرض والتكاليف المختلفة المرتبطة ببنائها والمحافظة عليها، وترقية الخدمات اللوجستية ورفع كفاءة الأنظمة والأطر المرتبطة بها.

وفي ضوء تباين حظوظ الدول العربية من الموارد الزراعية والمائية والبشرية والمالية والتي تتوزع بدرجات غير متكافئة بين دول المنطقة، يبرز التعاون الزراعي العربي كإطار أمثل لتحقيق تنمية زراعية مستدامة تلبي متطلبات الاكتفاء الذاتي من الغذاء وتعزز مقومات الأمن الغذائي العربي، خصوصاً في ظل ظروف خارجية غير مواتية وتقلبات مستمرة تشهدها أسواق الغذاء العالمية. وفي هذا السياق، تصبح الجهود الرامية لتكامل الامكانات المتوفرة في دول المنطقة وتنسيق السياسات في مجال الزراعة والاستثمار والتجارة الخارجية ضرورة قصوى لتحقيق التوسع المطلوب في انتاج الغذاء ورفع انتاجية وكفاءة القطاع الزراعي وتعزيز التجارة البينية، بما يحقق الأهداف المرسومة المتضمنة في استراتيجيات الأمن الغذائي العربي وبما يعود بالنفع لكل الدول في المنطقة العربية. وتحتاج الدول العربية في هذا الصدد إلى تفعيل المبادرات المختلفة المتعلقة بتعزيز التكامل الزراعي العربي - مثل مشروع البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى - حتى تحقق هذه المبادرات أهدافها ومراميها، من حيث تعزيز تكامل الجهود بين دول المنطقة لترقية المرافق العامة والبنى الأساسية، وتوفير فرص الاستثمار المجدية في القطاع الزراعي، والاستثمار البيني في مجال التسويق والخدمات الزراعية، وازالة المعوقات التنظيمية والإدارية التي تحد من تدفقات الاستثمار

(16) البنك الدولي والفاو، الأمن الغذائي وإدارة واردات القمح في الدول العربية، 2012.

الزراعي العربي البيني ومراجعة التشريعات والقوانين التي تحكم هذه التدفقات، واستكمال الاتفاقات حول الاجراءات المتعلقة بتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتطبيق الكامل للاتفاقات التي تم التوصل اليها.

ومن ناحية أخرى، وعلى ضوء كونها أكبر مستورد للغذاء في العالم، يمكن للدول العربية أن تلعب دوراً فاعلاً في استقرار أسواق الغذاء العالمية وذلك بتنسيق سياساتها الاستيرادية للغذاء على المستوى الإقليمي بما يمكنها من الاستفادة من اقتصاديات السعة ويقلل المخاطر والتقلبات في أسواق الغذاء العالمية. وقد اكتسب هذا الدور أهمية خاصة في أجندة السياسة الدولية، حيث تأتي مبادرة البنك الدولي لتمويل الأمن الغذائي العربي (AWIFFS)، تحت مظلة برنامج التصدي لأزمة الغذاء العالمية (GFCRP) و برنامج الزراعة والأمن الغذائي العالمي (GAFSP)، كتأكيد على أهمية التنسيق الإقليمي كضرورة قصوى لدعم وتعزيز استقرار أسواق الغذاء العالمية. وتهدف المبادرة المشار إليها إلى تشجيع تطبيق مقاربة موحدة للتعامل مع مشكلة مشتركة من خلال تنسيق الجهود والاستراتيجيات الوطنية مع الأخذ في الاعتبار خصائص دول المنطقة العربية، هذا بالإضافة إلى تبادل الخبرات والمعرفة ودعم السياسات والجهود المحلية وتقديم خطط عمل بشأن الأمن الغذائي العربي.

تلخيص وخاتمة

أخذت أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية في الارتفاع بشكل حاد منذ عام 2008، بعد أن حققت استقراراً نسبياً لمدى عقود من الزمان. ويعزى ارتفاع أسعار الغذاء الذي شهدته الأسواق العالمية حديثاً إلى العوامل المناخية غير المواتية وتراجع الإنتاجية والتحول إلى الوقود الحيوي وما ترتب عن ذلك من تراجع في عرض الغذاء في الأسواق العالمية، كما يعزى إلى نمو الطلب على الغذاء خصوصاً من قبل الاقتصادات الناشئة كالهند والصين. ومن المتوقع استمرار ارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية لفترات طويلة في الأمد المنظور

بسبب التوقع بنمو الطلب على الغذاء، مع التوقع بانخفاض معدل نمو الإنتاج الزراعي العالمي بسبب العوامل المناخية ومحدودية الموارد وتقلصها المستمر.

وتواجه الدول العربية مخاطر جمة جراء انكشافها على أسواق الغذاء العالمية وتطورات الأسعار التي تشهدها بسبب وضعية هذه الدول كمستورد صافٍ للغذاء. غير أن مدى وطبيعة المخاطر التي تواجهها الدول العربية بسبب ارتفاع أسعار الغذاء العالمية تتفاوت بتفاوت درجات انكشافها وعرضتها على أسواق الغذاء العالمية، وبتفاوت أوضاعها المالية التي تواجه بها أزمات الغذاء والتي تحدد مدى قدرتها على امتصاص الآثار السالبة المترتبة عن هذه الأزمات.

وتبرز المخاطر المترتبة عن ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية بشكل خاص على مستوى الاقتصاد الكلي من خلال التداعيات على الوضع الخارجي ووضع مالية الحكومة والتضخم، وذلك بسبب اعتماد الدول العربية بشكل كبير على الأسواق العالمية لتلبية الاحتياجات المحلية من الغذاء، واتجاه معظم هذه الدول إلى دعم السلع الغذائية مما يلقي بتبعات مالية على الموازنة العامة، والتجاوب الكبير والسريع للأسعار المحلية مع تقلبات أسعار الغذاء العالمية والتداعيات السالبة لذلك على عوامل الاستقرار المالي والاقتصادي.

فبالنسبة للوضع الخارجي، أدت الارتفاعات الحديثة لأسعار الغذاء في الأسواق العالمية إلى تراجع الأوضاع الخارجية، من خلال زيادة فاتورة واردات السلع الغذائية، حيث ارتفع صافي واردات الغذاء للدول العربية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0.4 نقطة مئوية وإلى زيادتها كنسبة إلى الاحتياطيات الرسمية بحوالي 1.2 نقطة مئوية خلال الفترة 2008-2010، مقارنة بالفترة 2000-2007. إلا أن حدّة هذه التداعيات تفاوتت بين الدول العربية، إذ ارتفعت فاتورة واردات الغذاء كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي والاحتياطيات بحوالي 0.4 نقطة مئوية و2.0 نقطة مئوية على التوالي في الدول التي يرتفع انكشافها على

أسواق الغذاء العالمية والتي لها حيز مالي محدود وأوضاع خارجية ضعيفة نسبياً لمواجهة أزمات الغذاء، وبحوالي 0.6 نقطة مئوية و5.3 نقطة مئوية على التوالي في الدول العربية الأقل انكشافا والتي لها أيضاً حيز مالي محدود وأوضاع خارجية ضعيفة، بينما ارتفعت بحوالي 0.3 نقطة مئوية من الناتج، مع انخفاضها بحوالي 1.3 نقطة مئوية من الاحتياطيات، في الدول التي لها أوضاع مالية جيدة تواجه بها أزمات الغذاء.

وتبعاً لما سبق، فقد تراجع فائض الحساب الجاري للدول العربية كمجموعة من حوالي 7.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 4.7 في المائة بين الفترة 2000-2007 والفترة 2008-2010. وكان يمكن لفائض الحساب الجاري الذي تم تحقيقه خلال الفترة الأخيرة أن يكون أكبر حجماً في غياب التأثيرات السالبة على فاتورة واردات الغذاء جراء ارتفاع أسعار السلع الغذائية. وبالنسبة للمجموعات الفرعية للدول العربية، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية التي لها حيز مالي محدود (دول المجموعتين الأولى والثانية)، مما فاقم من الصعوبات التي تواجهها لتعزيز أوضاعها المالية خصوصاً في أعقاب الأزمة المالية العالمية والتي كانت لها انعكاسات سلبية واضحة على اقتصادات هذه الدول، بينما تراجع فائض الحساب الجاري كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط (دول المجموعة الثالثة)، والتي تظل عرضة للمخاطر الكمية المتمثلة في تراجع عرض الغذاء في الأسواق العالمية في ضوء اعتماد هذه الدول على أسواق الغذاء العالمية لتلبية احتياجاتها الغذائية.

وفي جانب المالية العامة، كان لزيادة أسعار الغذاء في الأسواق العالمية تبعات على أوضاع الموازنة العامة، حيث تحول فائض الموازنة المجمع للدول العربية والبالغ حوالي 1.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2007 إلى عجز بحوالي 0.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2008-2010، مما يعني تدهور الوضع المالي الكلي بحوالي 1.4 نقطة من الناتج للدول العربية كمجموعة. وجاءت هذه التداعيات بسبب أن معظم

الحكومات في الدول العربية تقوم بامتصاص الآثار الاقتصادية والاجتماعية السالبة لارتفاع أسعار الغذاء العالمية عن طريق الموازنة العامة. وفي هذا الإطار، قام عدد من الدول العربية باتخاذ حزمة من الإجراءات المالية لاحتواء هذه الآثار كان من ضمنها زيادة الدعم الحكومي للمواد الغذائية والمرتبات وتخفيض الضرائب على السلع الغذائية. وفي ضوء الحيز المالي المحدود لعدد من هذه الدول، واعتمادها على الأسواق العالمية لتلبية احتياجاتها الغذائية، شكلت هذه الإجراءات ضغوطات على الأوضاع المالية، مما ساهم في تفاقم العجز المالي والمديونية العامة.

وبالإضافة إلى التداعيات على الوضع المالي الداخلي والخارجي، كان للزيادات الحديثة في أسعار الغذاء العالمية تداعيات واضحة على معدلات التضخم في الدول العربية خلال الفترة 2008-2011، حيث ارتفع متوسط معدل التضخم العام من حوالي 3.4 في المائة خلال الفترة 2000-2007 إلى حوالي 6.4 في المائة خلال الفترة 2008-2011، مع ارتفاعه لكل المجموعات الفرعية، وتجاوزه لمعدلات عالية (12 في المائة) في عدد من الدول خلال الفترة الأخيرة. ويعود ذلك بصورة رئيسية إلى ارتفاع معدل تضخم أسعار الغذاء، والذي يعزى أكثر من 40 في المائة منه في بعض الدول إلى ارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية. كما يمكن إعزاء ارتفاع معدل التضخم إلى تسارع معدلات نمو الطلب على الغذاء في عدد من الدول العربية. ويتضمن ارتفاع أسعار الغذاء مخاطر كبيرة لقطاع الأسر والمستهلكين، خصوصاً الشرائح الفقيرة، بسبب تراجع القدرات الشرائية وتقلص فرص الحصول على السلع الاستهلاكية، في ضوء ارتفاع درجة عرضة هذا القطاع على صدمات أسعار الغذاء من خلال ارتفاع نفقات الغذاء كنسبة إلى النفقات الاستهلاكية الكلية.

وعلى ضوء التداعيات التي تم استعراضها أعلاه، تواجه الدول العربية تحديات عديدة في الأجلين القصير والطويل. فعلى المدى القصير، تحتاج الدول العربية إلى اتخاذ سياسات اقتصادية ومالية فعالة تعزز من عوامل الاستقرار الاقتصادي والمالي وترفع من منعة

الاقتصادات العربية إزاء الصدمات الخارجية، خصوصا تلك المترتبة عن تقلبات أسعار الغذاء في الأسواق العالمية. وتحتاج الدول العربية التي تشهد توترات سياسية واجتماعية في الوقت الراهن إلى جهود إضافية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في ضوء المطالب الفئوية والشعبية المتزايدة والحاجة إلى تبني سياسات اقتصادية مناسبة ذات تبعات وكلفة مالية منخفضة.

أما على المدى المتوسط والطويل، فيحتل أمر تطوير وتعزيز الأمن الغذائي العربي موقعاً مركزياً في أجندة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، في ضوء اعتمادها بشكل كبير على الأسواق العالمية لتلبية حاجاتها من الغذاء، كما أن هذه الحاجات في تزايد مستمر في ضوء التطورات الاقتصادية والديموغرافية التي تشهدها المنطقة العربية. وتبرز ضرورة ملحة في هذا الصدد لتعزيز التعاون العربي البيني في مجال الاستثمار الزراعي من خلال الاستفادة من الموارد المائية والزراعية والبشرية والمالية التي يذخر بها العالم العربي ويتباين توزيعها بين دوله المختلفة، وذلك في إطار الجهود الهادفة إلى تعزيز الإنتاج المحلي من السلع الغذائية وتقليل الاعتماد على الأسواق العالمية.

المراجع

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة.
- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أعداد متفرقة.
- الفاو، مرصد أسعار المواد الغذائية العالمية "Global Food Price Monitor"، أغسطس، 2011، أ.
- الفاو، موقف الغذاء العالمي، 2011، ب.
- الفاو والبنك الدولي، الأمن الغذائي وإدارة واردات القمح في الدول العربية، 2012.
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والفاو، نشرة التوقعات الزراعية 2012-2021.
- البنك الدولي، تعزيز الأمن الغذائي في الدول العربية، 2009.
- البنك الدولي، "Arab World Needs Urgent Action to Improve Food Security" ، 2010.
- البنك الدولي، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مواجهة التحديات والفرص، التحديث الاقتصادي الإقليمي، 2011، أ.
- البنك الدولي، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، استدامة التعافي واستشراف المستقبل، 2011، ب.

الملاحق

ملحق رقم (1): واردات الحبوب في العالم حسب الأقاليم الجغرافية (2009-2006)

(ألف طن متري)

	2006	2007	2008	2009	2006-2009
أمريكا الشمالية	20,887	22,176	19,424	19,138	20,406
أمريكا الجنوبية	24,800	24,360	23,565	25,090	24,454
الإتحاد الأوروبي	12,572	21,468	10,647	8,516	13,301
الدول العربية *	53,332	60,362	71,938	68,572	63,551
أفريقيا جنوب الصحراء	19,629	18,678	22,680	23,570	21,139
شرق آسيا	46,661	46,225	44,680	49,954	46,880
جنوب آسيا	12,900	15,144	16,738	15,402	15,046
جنوب شرق آسيا	22,509	16,045	16,866	19,464	18,721
أخرى	34,786	35,923	41,059	38,414	37,546
المجموع	**248,076**	**260,381**	**267,597**	**268,120**	**261,044**

المصدر: قاعدة بيانات وزارة الزراعة الأمريكية (USDA).

* تم طرح واردات إيران وإسرائيل وتركيا من مجموعة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي تضم كل الدول العربية ماعدا السودان وموريتانيا وجيبوتي والصومال وجزر القمر والتي ضمنت في مجموعة أفريقيا جنوب الصحراء في مصدر البيانات، وإضافة السودان وموريتانيا لمجموعة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للحصول على واردات الدول العربية (لم تضاف جيبوتي والصومال وجزر القمر لعدم توفر بيانات متسقة لهذه الدول)، مع إضافة إيران وإسرائيل وتركيا إلى "دول أخرى" وطرح واردات السودان وموريتانيا من مجموعة أفريقيا جنوب الصحراء في المصدر الأصلي للبيانات.

ملحق (2) : الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (2010-2000)

(مليون دولار امريكي)

الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	متوسط الفترة 2000-2010
الأ ر د ن	8,461	8,976	9,583	10,196	11,411	12,589	15,056	17,110	21,993	23,853	26,463	15,063
الإمـــارات	104,337	103,312	109,816	124,346	147,824	180,617	222,106	258,150	314,451	259,733	283,916	191,692
البحريـــن	8,028	7,971	8,491	9,747	11,235	13,459	15,852	18,473	22,151	19,621	21,930	14,269
تونـــس	21,459	22,140	25,446	27,469	31,181	32,256	34,419	38,967	44,781	43,637	44,341	33,281
الجزا ئـــر	54,793	55,146	56,947	68,017	85,333	103,080	117,220	135,032	171,020	138,130	161,950	104,242
الســعودية	188,442	183,012	188,551	214,573	250,339	315,337	356,155	384,686	476,305	376,692	450,792	307,717
الســـودان	13,379	15,717	18,135	21,369	26,609	35,186	45,467	52,849	61,085	63,690	70,367	38,532
ســـورية	18,937	20,237	20,669	21,828	24,547	28,499	33,333	40,405	52,579	53,965	60,038	34,094
عُمـــان	19,450	19,399	20,048	21,543	24,674	30,905	36,804	41,901	60,732	48,268	59,228	34,814
قطـــر	17,760	17,538	19,364	23,534	31,675	44,530	60,497	80,751	115,269	97,798	127,332	57,823
الكويـــت	37,708	34,906	38,129	47,869	59,439	80,799	101,574	114,564	147,541	105,993	119,835	80,760
لبنـــان	17,261	17,649	19,152	20,082	21,790	21,861	22,438	25,047	29,684	34,650	37,124	24,249
ليبيـــا	34,574	34,139	21,924	26,296	33,461	47,635	55,520	68,118	86,506	63,769	79,841	50,162
مصـــر	99,590	97,367	85,180	81,135	87,623	89,528	107,378	130,367	162,464	188,489	218,387	122,501
المغـــرب	36,958	37,766	40,474	49,819	56,948	59,524	65,640	75,224	88,880	90,553	91,458	63,022
اليمـــن	10,864	11,239	12,247	13,555	15,616	19,050	22,812	25,634	30,395	28,251	31,183	20,077
إجمالي الدول العربية	692,000	686,514	694,155	781,379	919,706	1,114,855	1,312,271	1,507,278	1,885,835	1,637,094	1,884,186	1,192,297

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

ملحق (3) : الاحتياطيات الخارجية الرسمية في الدول العربية
(2010-2000)

(مليون دولار امريكي)

الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	متوسط الفترة 2000-2010
الأ ر د ن	2,763	2,580	3,496	4,741	4,826	4,745	6,103	6,873	7,748	11,109	12,466	6,132
الإمـــارات	13,523	14,146	15,219	15,088	18,530	21,010	27,970	77,869	31,727	36,125	42,812	28,547
البحريـــن	1,569	1,690	1,473	1,525	1,688	1,987	2,805	4,224	3,937	3,801	5,083	2,707
تونـــس	1,831	2,925	3,091	3,600	4,034	4,439	6,773	7,934	8,961	10,584	9,506	5,789
الجزا نـــر	12,024	18,081	23,238	33,125	43,246	56,303	77,914	110,317	143,243	149,040	162,615	75,377
الســعودية	19,586	17,596	20,611	22,620	27,291	155,032	225,617	305,455	442,245	409,693	444,722	190,043
الســودان	234	141	440	865	1,649	2,477	1,822	1,400	1,356	683	644	1,065
ســورية	2,296	3,462	4,221	4,559	5,110	6,268	16,907	16,715	16,292	15,917	18,489	10,021
عُمـــان	2,380	2,365	3,172	3,593	3,598	4,358	5,014	9,524	11,446	12,203	13,024	6,425
قطـــر	1,187	1,292	1,497	2,868	3,342	4,562	5,404	9,418	9,489	18,315	30,550	7,993
الكويـــت	7,082	9,897	9,208	7,577	8,242	8,863	12,566	16,727	17,222	20,366	21,361	12,646
لبنـــان	5,944	5,014	7,244	12,520	11,735	11,887	13,376	12,910	20,244	29,103	31,514	14,681
ليبيـــا	10,708	14,800	14,307	19,584	25,882	39,702	59,289	79,408	92,313	100,150	101,956	50,736
مصـــر	13,105	12,921	13,184	13,565	14,261	20,614	24,457	30,188	32,219	32,281	33,858	21,877
المغـــرب	4,823	9,040	11,024	14,860	17,037	17,611	20,411	23,931	21,590	23,066	22,408	16,891
اليمـــن	2,900	3,662	4,473	4,989	5,667	6,115	7,514	7,762	7,996	7,341	6,229	5,877
إجمالي الدول العربية	101,955	119,611	135,899	165,678	196,137	365,973	513,942	720,653	868,027	879,775	957,237	456,808

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

ملحق (4) : الواردات الغذائية في الدول العربية
(2010-2000)

(مليون دولار امريكي)

الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	متوسط الفترة 2000-2010
الأ ر د ن	592	585	578	637	1,080	1,130	1,461	1,804	1,274	2,221	2,560	1,266
الإمـــارات	1,787	2,163	2,539	2,550	2,882	3,001	3,354	3,612	3,612	3,612	8,280	3,399
البحريـــن	314	392	471	474	455	468	520	528	528	528	586	478
تونـــــس	669	708	747	714	837	842	1,041	1,473	1,984	1,209	2,632	1,169
الجزا ئـــر	1,717	2,036	2,356	2,323	3,424	3,277	3,431	4,468	7,192	5,478	7,827	3,957
الســعودية	3,776	4,341	4,905	5,170	6,723	8,802	8,119	6,561	16,607	14,225	17,148	8,762
الســـودان	633	484	335	367	519	677	75	1,022	29	242	603	453
ســـورية	603	644	684	702	886	900	1,063	1,368	2,190	2,836	3,107	1,362
عُمـــــان	477	571	665	638	712	661	615	895	2,424	630	944	839
قطـــــر	154	439	724	492	233	224	224	224	224	1,419	1,555	537
الكويـــت	653	769	885	981	1,078	1,078	1,504	1,255	1,255	1,255	1,920	1,148
لبنـــــان	623	802	982	788	1,043	1,102	1,109	1,394	1,394	1,394	2,269	1,173
ليبيـــــا	555	822	1,089	625	1,203	1,546	1,504	1,829	1,829	1,829	2,093	1,357
مصـــــر	1,808	2,252	2,696	3,022	2,759	3,510	3,399	4,643	7,472	6,277	9,271	4,283
المغـــرب	1,221	1,173	1,125	1,390	1,450	1,531	1,883	2,125	2,125	2,948	4,911	1,989
اليمـــــن	572	2,816	5,060	750	1,035	1,354	1,167	1,499	2,367	2,220	2,372	1,928
إجمالي الدول العربية	16,153	20,997	25,841	21,622	26,318	30,105	30,468	34,700	52,503	48,325	68,078	34,101

المصدر : الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة، المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

ملحق (5) : الصادرات الغذائية في الدول العربية
(2010-2000)

(مليون دولار امريكي)

الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	متوسط الفترة 2000-2010
الأ ر د ن	415	777	238	231	444	566	648	585	450	944	872	561
الإمـــارات	1,098	2,262	522	509	643	608	608	952	952	952	2,080	1,017
البحريـــن	167	400	53	48	50	51	48	69	69	69	69	99
تونـــــس	612	745	564	528	985	944	944	1,323	1,412	1,238	1,148	950
الجزا ئـــر	812	2,365	34	37	63	54	88	92	125	116	116	355
الســـعودية	2,159	5,441	473	562	1,057	1,269	1,511	2,138	2,496	2,712	2,957	2,070
الســـودان	507	448	550	524	399	297	331	120	156	84	77	318
ســـورية	607	750	519	552	626	665	1,326	1,728	1,579	1,573	1,612	1,049
عُمـــــان	341	556	236	230	305	327	381	1,433	2,424	327	415	634
قطـــــر	86	190	39	29	7	7	7	7	7	33	49	42
الكويـــت	314	864	37	41	68	65	65	89	89	89	89	164
لبنـــــان	348	828	94	122	219	155	155	233	233	233	233	259
ليبيـــــا	324	831	102	38	5	3	7	7	7	7	7	122
مصـــــر	1,069	2,440	384	382	723	841	748	1,148	2,321	3,244	3,512	1,528
المغـــرب	1,038	1,349	825	940	714	694	2,192	1,228	1,228	2,948	3,101	1,478
اليمـــــن	626	836	951	93	166	278	266	205	376	308	328	403
إجمالي الدول العربية	10,522	21,082	5,618	4,866	6,474	6,824	9,325	11,358	13,925	14,877	16,665	11,049

المصدر : الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة، المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

ملحق (6) : صافي الواردات الغذائية في الدول العربية *
(2010-2000)

(مليون دولار امريكي)

الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	متوسط الفترة 2010-2000
الأردن	177	-192	340	406	636	563	813	1,219	824	1,277	1,688	705
الإمارات	689	-99	2,017	2,041	2,239	2,393	2,746	2,660	2,660	2,660	6,199	2,382
البحرين	147	-7	417	426	405	417	472	459	459	459	517	379
تونس	56	-37	184	186	-149	-102	97	150	571	-29	1,483	219
الجزائر	905	-329	2,323	2,286	3,361	3,223	3,343	4,376	7,067	5,361	7,710	3,602
السعودية	1,617	-1,100	4,433	4,608	5,667	7,534	6,608	4,423	14,111	11,513	14,191	6,691
السودان	126	37	-215	-157	119	380	-256	902	-128	158	526	136
سورية	-4	-106	166	150	261	235	-262	-360	610	1,264	1,496	314
عُمان	136	14	429	408	406	334	234	-538	0	303	529	205
قطر	68	249	686	463	226	216	216	216	216	1,386	1,506	495
الكويت	339	-95	849	940	1,010	1,013	1,439	1,166	1,166	1,166	1,831	984
لبنان	275	-26	887	666	824	947	954	1,162	1,162	1,162	2,036	914
ليبيا	231	-9	988	587	1,199	1,543	1,496	1,822	1,822	1,822	2,086	1,235
مصر	739	-189	2,312	2,640	2,036	2,669	2,651	3,495	5,150	3,034	5,760	2,754
المغرب	183	-176	300	450	736	837	-308	897	897	0	1,810	512
اليمن	-55	1,980	4,108	657	868	1,077	901	1,295	1,990	1,912	2,044	1,525
إجمالي الدول العربية	5,631	-85	20,223	16,756	19,844	23,281	21,143	23,343	38,578	33,447	51,413	23,052

المصدر : الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة، المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

* الصافي = الواردات - الصادرات.

ملحق (7) : صافي الواردات الغذائية
كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
(2010-2000)

الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	متوسط الفترة 2000-2010
الأ ر د ن	2.1	-2.1	3.6	4.0	5.6	4.5	5.4	7.1	3.7	5.4	6.4	4.1
الإمـــارات	0.7	-0.1	1.8	1.6	1.5	1.3	1.2	1.0	0.8	1.0	2.2	1.2
البحريـــن	1.8	-0.1	4.9	4.4	3.6	3.1	3.0	2.5	2.1	2.3	2.4	2.7
تونـــس	0.3	-0.2	0.7	0.7	-0.5	-0.3	0.3	0.4	1.3	-0.1	3.3	0.5
الجزا ئـــر	1.7	-0.6	4.1	3.4	3.9	3.1	2.9	3.2	4.1	3.9	4.8	3.1
الســعودية	0.9	-0.6	2.4	2.1	2.3	2.4	1.9	1.1	3.0	3.1	3.1	2.0
الســـودان	0.9	0.2	-1.2	-0.7	0.4	1.1	-0.6	1.7	-0.2	0.2	0.7	0.2
ســـورية	0.0	-0.5	0.8	0.7	1.1	0.8	-0.8	-0.9	1.2	2.3	2.5	0.6
عُمـــان	0.7	0.1	2.1	1.9	1.6	1.1	0.6	-1.3	0.0	0.6	0.9	0.8
قطـــر	0.4	1.4	3.5	2.0	0.7	0.5	0.4	0.3	0.2	1.4	1.2	1.1
الكويـــت	0.9	-0.3	2.2	2.0	1.7	1.3	1.4	1.0	0.8	1.1	1.5	1.2
لبنـــان	1.6	-0.1	4.6	3.3	3.8	4.3	4.3	4.6	3.9	3.4	5.5	3.6
ليبيـــا	0.7	0.0	4.5	2.2	3.6	3.2	2.7	2.7	2.1	2.9	2.6	2.5
مصـــر	0.7	-0.2	2.7	3.3	2.3	3.0	2.5	2.7	3.2	1.6	2.6	2.2
المغـــرب	0.5	-0.5	0.7	0.9	1.3	1.4	-0.5	1.2	1.0	0.0	2.0	0.7
اليمـــن	-0.5	17.6	33.5	4.8	5.6	5.7	3.9	5.0	6.5	6.8	6.6	8.7
إجمالي الدول العربية	0.8	0.0	2.9	2.1	2.2	2.1	1.6	1.5	2.0	2.0	2.7	1.8

المصدر : الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة، المنظمة العربية للتنمية الزراعية،
التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

ملحق (8) : صافى الواردات الغذائية
كنسبة من الاحتياطيات الرسمية
(2010-2000)

الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	متوسط الفترة 2000-2010
الأ ر د ن	6.4	-7.4	9.7	8.6	13.2	11.9	13.3	17.7	10.6	11.5	13.5	9.9
الإمـــارات	5.1	-0.7	13.3	13.5	12.1	11.4	9.8	3.4	8.4	7.4	14.5	8.9
البحريـــن	9.4	-0.4	28.3	27.9	24.0	21.0	16.8	10.9	11.7	12.1	10.2	15.6
تونـــس	3.1	-1.3	5.9	5.2	-3.7	-2.3	1.4	1.9	6.4	-0.3	15.6	2.9
الجزا ئـــر	7.5	-1.8	10.0	6.9	7.8	5.7	4.3	4.0	4.9	3.6	4.7	5.2
الســعودية	8.3	-6.3	21.5	20.4	20.8	4.9	2.9	1.4	3.2	2.8	3.2	7.6
الســـودان	53.8	25.9	-48.8	-18.2	7.2	15.3	-14.1	64.4	-9.4	23.1	81.7	16.5
ســـورية	-0.2	-3.1	3.9	3.3	5.1	3.8	-1.6	-2.2	3.7	7.9	8.1	2.6
عُمـــان	5.7	0.6	13.5	11.4	11.3	7.7	4.7	-5.6	0.0	2.5	4.1	5.1
قطـــر	5.8	19.3	45.8	16.1	6.8	4.7	4.0	2.3	2.3	7.6	4.9	10.9
الكويـــت	4.8	-1.0	9.2	12.4	12.3	11.4	11.4	7.0	6.8	5.7	8.6	8.1
لبنـــان	4.6	-0.5	12.2	5.3	7.0	8.0	7.1	9.0	5.7	4.0	6.5	6.3
ليبيـــا	2.2	-0.1	6.9	3.0	4.6	3.9	2.5	2.3	2.0	1.8	2.0	2.8
مصـــر	5.6	-1.5	17.5	19.5	14.3	12.9	10.8	11.6	16.0	9.4	17.0	12.1
المغـــرب	3.8	-1.9	2.7	3.0	4.3	4.8	-1.5	3.8	4.2	0.0	8.1	2.8
اليمـــن	-1.9	54.1	91.8	13.2	15.3	17.6	12.0	16.7	24.9	26.0	32.8	27.5
إجمالي الدول العربية	5.5	-0.1	14.9	10.1	10.1	6.4	4.1	3.2	4.4	3.8	5.4	6.2

المصدر : الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة، المنظمة العربية للتنمية الزراعية،
التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

ملحق رقم (9): قائمة وضع الحبوب للدول العربية (2009-2006)

(ألف طن متري)

الدولة	إنتاج الحبوب (+)	واردات الحبوب (+)	صادرات الحبوب (-)	التغير في المخزون (+)	الاستهلاك الكلي (=)	صافي الواردات إلى استهلاك الحبوب (نسبة مئوية)
الأردن	49.5	2201	25.5	-110	2115	102
الإمارات	0	3957.5	1996	95	2056.5	96
البحرين	0	86.82	1.73	0	85.09	100
تونس	2280.5	2749	88	-560	4381.5	61
الجزائر	4776	7551.5	14.5	-623.5	11689.5	65
جيبوتي	0	133.33	0.13	0	133.2	100
السعودية	2073.5	11223	90	-707	12499.5	89
السودان	4869.5	1914.5	112	-602.5	6069.5	30
سورية	4793	3162	579	179.5	7555.5	32
عُمان	8.18	524.99	135.47	0	397.7	98
قطر	4.51	216.3	0.67	0	220.14	98
الكويت	2	876.5	6	-27.5	844.5	103
لبنان	172.5	947	17	-14.5	1088	86
ليبيا	211.5	2966.5	0.5	-64	3114	95
مصر	19269	13351.5	1079	-355	31187	39
المغرب	6464	5264.5	128.5	-195.5	11405	47
موريتانيا	106	428.5	0	28.5	563	77
اليمن	665	3289	20	-135	3799	86

المصدر: قواعد بيانات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) ووزارة الزراعة الأمريكية (USDA).

ملحق (10) : عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (2010-2000)

الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	متوسط الفترة 2000-2010
الأردن	-2.0	-2.4	-3.0	-0.3	-1.9	-4.7	-3.7	-5.1	-4.4	-8.4	-5.4	-3.8
الإمارات	-2.5	-7.1	-7.3	-2.9	-0.3	6.0	9.2	7.3	4.8	2.3	-4.7	0.4
البحرين	2.2	-1.0	2.3	1.8	3.4	-21.2	-18.9	-16.1	-8.0	-31.0	-5.6	-8.4
تونس	-1.9	-2.6	-1.3	-2.5	-2.1	-2.5	-1.5	-2.0	-0.4	-2.7	-1.3	-1.9
الجزائر	10.9	4.1	0.2	8.1	6.6	12.1	13.4	4.9	7.6	-10.7	-1.0	5.1
السعودية	3.2	-3.9	-3.3	4.5	11.4	18.4	21.0	12.2	32.5	-6.1	5.2	8.6
السودان	-0.5	-1.3	-3.2	-0.6	-1.2	-1.8	-2.9	-5.0	-3.6	-1.4	-3.8	-2.3
سورية	-2.1	1.8	-1.2	-2.9	-5.0	-5.0	-3.3	-3.1	-2.4	-9.0	-4.4	-3.3
عُمان	-4.9	-4.3	0.9	1.4	2.4	2.5	0.3	0.2	0.3	-0.1	2.0	0.1
قطر	1.0	3.5	8.1	4.3	16.4	9.2	8.6	11.2	8.5	13.1	3.9	8.0
الكويت	10.6	16.6	5.1	9.1	7.9	11.2	23.3	16.0	23.5	9.0	15.4	13.4
لبنان	-23.8	-17.0	-15.6	-13.7	-9.9	-8.9	-12.4	-12.2	-9.8	-1.9	-7.7	-12.1
ليبيا	3.0	1.6	1.6	0.7	13.5	25.5	35.0	26.2	27.0	-2.8	7.5	12.6
مصر	-4.2	-6.0	-6.6	-7.0	-9.0	-9.3	-8.1	-7.4	-6.9	-6.9	-8.1	-7.2
المغرب	-2.4	-4.7	-3.8	-3.2	-2.4	-5.4	1.7	0.7	-0.1	-2.7	-5.3	-2.5
اليمن	5.6	2.5	-0.4	-3.8	-1.9	-1.7	1.0	-6.0	-6.7	-9.8	-7.7	-2.6
إجمالي الدول العربية	0.6	-2.5	-3.1	0.7	3.8	8.7	11.5	7.3	13.3	-2.4	0.4	3.5

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

ملحق (11) : الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (2010-2000)

الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	متوسط الفترة 2000-2010
الأ ر د ن	0.3	-0.3	5.2	11.8	0.3	-18.0	-11.5	-16.8	-9.9	-5.2	-5.0	-4.5
الإمـــارات	13.2	9.6	3.1	6.1	7.2	13.5	12.8	14.3	7.1	3.0	2.5	8.4
البحريـــن	10.3	2.8	-0.6	2.1	4.2	11.0	13.8	15.7	10.2	2.9	3.5	6.9
تونـــس	-3.8	-3.8	-2.9	-2.7	-1.8	-0.9	-1.8	-2.4	-3.8	-2.8	-4.7	-2.9
الجزا نـــر	18.9	15.6	9.7	15.0	15.4	22.7	26.6	22.6	20.6	0.3	7.5	15.9
الســعودية	7.6	5.1	6.3	13.1	20.7	28.6	27.8	24.3	28.1	6.0	14.8	16.6
الســـودان	-3.9	-3.3	-5.4	-4.4	-3.1	-7.9	-10.6	-6.2	-2.2	-6.1	0.2	-4.8
ســـورية	5.6	6.0	7.0	3.3	2.4	1.0	2.7	1.1	0.1	-2.2	-0.6	2.4
عُمـــان	16.1	10.7	9.7	6.7	3.6	16.8	15.4	6.2	9.0	-0.6	8.6	9.3
قطـــر	25.8	23.7	19.7	24.4	23.8	16.8	15.6	12.9	12.3	10.2	16.5	18.4
الكويـــت	38.9	23.8	11.2	19.7	26.2	37.3	44.7	40.9	43.9	27.0	30.7	31.3
لبنـــان	-26.6	-30.5	-23.7	-25.6	-20.2	-12.6	-5.1	-5.3	-10.3	-21.8	-24.0	-18.7
ليبيـــا	18.1	9.8	3.2	12.9	13.8	31.4	39.9	41.9	41.3	14.7	21.0	22.5
مصـــر	-1.0	-0.4	0.7	4.6	4.5	2.3	2.5	0.3	-0.9	-1.8	-2.1	0.8
المغـــرب	-0.5	-1.3	4.0	3.0	2.8	1.6	1.6	1.9	-0.1	-5.0	-4.3	0.3
اليمـــن	12.3	5.9	4.4	1.1	1.4	3.3	0.9	-5.9	-4.1	-9.1	-3.9	0.6
إجمالي الدول العربية	7.9	3.6	4.2	8.4	11.1	17.4	18.8	17.3	17.8	3.3	8.0	10.7

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

ملحق (12) : صافي إجمالي الدين الحكومي (كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي) (2011-2007)

(%)

الدول	2007	2008	2009	2010	2011	متوسط الفترة (2007-2011)
الأ ر د ن	73.8	60.3	64.8	67.1	70.7	67.3
الإمـــارات	7.8	12.5	23.4	22.3	17.8	16.8
البحريـــن	19.2	14.6	25.4	35.6	36.8	26.3
تونـــــس	45.9	43.3	42.9	40.5	44.4	43.4
الجزا ئـــر	13.5	8.1	10.4	10.9	9.5	10.5
الســعودية	18.5	13.2	15.9	9.8	6.1	12.7
الســـودان	76.7	69.4	72.5	74.0	74.1	73.3
ســـورية	43.2	37.4	31.4	29.4		35.4
عُمـــــان	6.9	4.7	6.3	5.3	5.0	5.6
قطـــــر	8.3	9.2	35.0	42.2	32.8	25.5
الكويـــت	7.0	5.3	6.7	5.9	4.5	5.9
لبنـــــان	167.7	156.3	147.6	141.7	137.4	150.1
ليبيـــــا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	18.6
مصـــــر	80.2	70.2	73.0	73.2	76.4	74.6
المغـــرب	54.6	48.2	48.0	51.3	54.3	51.3
اليمـــــن	40.4	36.4	49.8	40.9	42.4	42.0

المصدر : صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي ، أكتوبر 2012.

* متوسط الفترة 2000-2006.

ملحق (13) : تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية في الدول العربية للواردات السلعية بالأشهر (2001-2011)

الدول	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	متوسط الفترة 2001-2011
الأردن	7.2	9.3	11.2	8.0	6.1	7.1	6.8	6.2	10.5	10.8	7.9	8.3
الإمارات	5.2	4.9	4.0	3.5	3.4	3.8	7.1	2.2	2.9	3.1	3.2	3.9
البحرين	5.0	3.8	3.4	3.3	3.1	3.4	4.6	3.3	4.7	5.5	4.5	4.1
تونس	3.9	3.8	3.9	4.6	5.8	5.7	5.3	4.6	7.0	5.4	4.0	4.9
الجزائر	22.9	23.2	29.8	28.9	34.0	45.2	50.2	45.2	47.8	50.2	48.8	38.8
السعودية	7.4	8.3	8.0	8.0	5.8	42.4	44.4	52.3	56.5	54.8	63.7	32.0
السودان	0.8	2.5	4.1	5.5	5.0	3.1	2.2	2.0	1.0	0.9	0.9	2.5
سورية	10.1	11.5	12.3	9.1	6.9	21.7	16.3	12.1	13.7	13.9	15.8	13.0
عُمان	5.3	6.8	7.1	5.5	6.5	6.1	8.0	6.6	9.1	8.7	8.1	7.1
قطر	4.6	4.9	7.9	7.4	6.0	4.4	5.4	4.5	9.8	17.5	7.2	7.2
الكويت	13.1	13.6	9.2	8.5	7.5	9.3	10.0	9.0	13.2	12.8	14.7	11.0
لبنان	8.8	14.6	22.5	16.6	17.0	17.2	13.0	14.9	22.0	21.3	20.6	17.1
ليبيا	36.9	29.4	42.2	45.7	42.4	56.0	55.3	53.0	54.6	46.2	113.2	52.3
مصر	11.2	12.3	12.2	9.1	10.3	10.1	9.1	7.8	9.7	8.8	3.8	9.5
المغرب	10.7	12.1	13.6	13.1	11.7	11.3	9.8	6.6	9.1	8.2	6.1	10.2
اليمن	16.9	17.4	16.8	17.6	15.6	15.2	12.4	10.3	11.2	8.6	6.7	13.5
إجمالي الدول العربية	9.7	10.1	10.8	10.3	9.6	18.6	19.4	18.4	21.7	20.1	20.2	15.3

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

ملحق (14) : صافي الأصول الأجنبية

(مليون دولار امريكي)

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	متوسط الفترة 2000-2010
الأردن	5,433	5,629	6,232	7,747	8,289	8,526	10,513	11,130	10,043	12,526	14,215	9,117
الإمارات	31,326	32,862	36,193	37,199	39,568	45,424	42,378	43,656	9,012	12,784	21,409	31,983
البحرين	2,984	3,207	3,244	3,204	2,973	3,727	5,958	9,843	7,152	5,553	5,369	4,838
تونس	987	1,234	1,368	1,631	1,468	2,240	4,417	5,199	6,155	7,180	6,768	3,513
الجزائر	10,298	17,196	22,264	28,875	39,661	56,694	74,997	106,690	158,517	151,810	162,975	75,452
السعودية	57,415	58,948	55,892	70,446	98,971	157,319	239,942	312,257	449,022	435,007	466,651	218,352
السودان	-2,635	-2,700	-2,414	-2,163	-1,341	-292	-758	-1,260	-1,110	-1,957	-1,747	-1,671
سورية	10,237	12,385	13,479	13,600	14,487	14,155	13,728	14,176	12,694	12,950	13,182	13,188
عُمان	2,012	1,902	3,006	3,702	4,264	5,880	7,140	10,129	11,343	11,650	9,009	6,367
قطر	3,773	3,873	4,950	7,093	8,740	13,137	16,827	16,880	13,426	12,954	17,578	10,839
الكويت	9,095	10,783	9,639	8,275	11,991	13,370	19,115	20,172	28,333	32,820	33,007	17,873
لبنان	8,567	7,183	9,380	13,629	14,828	16,103	20,138	24,135	27,966	37,835	44,116	20,353
ليبيا	9,970	13,503	31,766	21,362	25,891	42,487	59,476	79,349	100,053	105,237	117,503	55,145
مصر	5,770	5,990	4,469	7,143	9,456	18,749	32,666	40,724	45,078	46,275	55,249	24,688
المغرب	5,120	9,569	9,773	11,560	15,000	18,725	21,606	25,398	25,431	23,825	23,064	17,188
اليمن	2,943	4,032	4,970	5,532	6,092	6,642	8,747	8,715	9,295	8,833	7,710	6,683
إجمالي الدول العربية	**163,295**	**185,595**	**214,210**	**238,835**	**300,338**	**422,887**	**576,891**	**727,194**	**912,411**	**915,283**	**996,061**	**513,909**

المصدر : صندوق النقد العربي، النشرة الاحصائية الاقتصادية للدول العربية، اعداد مختلفة.

ملحق (15) : التضخم
(2011-2000)

(%)

الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	الفترة الاولي 2000-2007	الفترة الثانية 2008-2011
الأردن	0.67	1.77	1.84	1.63	3.37	3.49	6.26	4.66	13.94	-0.67	5.00	4.41	2.96	5.67
الإمارات	1.35	2.80	2.92	3.12	5.04	6.20	9.29	11.13	12.25	1.56	0.88	0.88	5.23	3.89
البحرين	-0.73	-1.18	-0.50	1.68	2.25	2.62	2.04	3.25	3.53	2.79	1.97	-0.42	1.18	1.97
تونس	2.93	1.93	2.79	2.71	3.59	2.04	4.15	3.45	4.86	3.53	4.44	3.53	2.95	4.09
الجزائر	0.30	4.20	1.40	2.58	3.56	1.64	2.33	3.56	4.86	5.74	3.93	4.49	2.45	4.76
السعودية	-1.13	-1.12	0.25	0.60	0.36	0.63	2.29	4.12	9.87	5.06	5.35	4.98	0.75	6.31
السودان	8.03	4.87	8.33	7.71	8.42	8.49	7.20	8.00	14.28	11.26	12.99	18.27	7.63	14.20
سورية	-3.90	3.40	-0.52	5.80	4.43	7.24	10.39	4.68	15.15	2.80	4.40		3.94	7.45
عُمان	-1.20	-0.84	-0.33	0.17	0.67	1.85	3.44	5.89	12.56	3.54	3.26	4.03	1.21	5.85
قطر	1.68	1.44	0.24	2.26	6.80	8.81	11.83	13.76	15.05	-4.87	-2.43	1.92	5.85	2.42
الكويت	1.57	1.45	0.80	0.99	1.26	4.12	3.09	5.47	10.62	3.95	4.01	4.75	2.34	5.83
لبنان	-0.36	-0.37	1.76	1.27	1.67	-0.72	5.57	4.06	10.76	1.21	4.48	4.99	1.61	5.36
ليبيا	-2.91	-8.84	-9.86	-2.06	1.25	2.66	1.47	6.21	10.40	2.45	2.46	15.90	-1.51	7.80
مصر	2.85	2.43	2.43	3.21	8.11	8.80	4.20	10.95	11.70	16.24	11.70	11.07	5.37	12.68
المغرب	1.92	0.61	2.78	1.16	1.49	0.98	3.29	2.04	3.89	0.97	0.99	0.91	1.78	1.69
اليمن	12.23	11.92	12.24	10.83	12.49	9.87	10.85	7.91	18.98	3.68	11.18	19.54	11.04	13.34
المجموعة الأولى	3.87	3.81	4.66	4.11	5.28	3.67	6.71	5.02	12.13	1.94	6.27	8.12	4.64	7.12
المجموعة الثانية	2.23	2.83	3.26	4.47	5.61	6.38	6.27	6.42	11.26	7.82	7.52	10.08	4.68	9.17
المجموعة الثالثة	-0.13	-0.26	-0.64	1.17	2.65	3.57	4.47	6.67	9.89	2.53	2.43	4.57	2.19	4.85
الدول العربية	1.46	1.53	1.66	2.73	4.05	4.30	5.48	6.19	10.79	3.70	4.66	6.62	3.42	6.44

المصدر : صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2012.